



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة يوم السبت الواقع في ٢٤ / جمادى الأولى ١٤١٥ هجرية ، الموافق ١٠ / ٢٩ / ١٩٩٤ ميلادية .  
( العدد ٣ ) ( الجلد ٣٢ )

#### - جدول الأعمال -

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .
- أ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب نواف القاضي .
- ٣ - قرار لجنة الرد على خطاب العرش السامي رقم (١) تاريخ ١٠ / ٢٥ / ١٩٩٤ والمتضمن صيغة الرد المرفقة .
- ٤ - أ - كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم ١١٠٨١ تاريخ ١٠ / ٢٧ / ١٩٩٤ والمتضمن مشروع قانون تصديق معاهدة السلام الموقعة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤ ، مع اعطاءه صفة الاستعجال .

٣٣

هكذا من الأشهل

## الصفحة

٤٤

ب- طلبات استقالة من اللجان :

- ١ - طلب استقالة من عضوية لجنة الريف والبادية مقدم من معالي النائب الدكتور محمد عضوب الزين .
- ٢ - طلب استقالة من عضوية اللجنة المالية ولجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين مقدم من معالي النائب الدكتور عبدالله المكايلة.

ج - قرارات اللجان والمتعلقة بانتخاب رؤساء ومقرري اللجان :-

- ١ - قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ والمتضمن انتخاب :-

- ١ - معالي المهندس علي ابو الراغب رئيساً للجنة .
- ٢ - سعادة المهندس سمير حباشنه مقررراً للجنة .
- ٢ - قرار اللجنة الادارية رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ والمتضمن انتخاب :-

- ١ - سعادة السيد محمد عودة نجادات رئيساً للجنة .
- ٢ - سعادة السيد احمد الكساسبة مقررراً للجنة .
- ٣ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ والمتضمن انتخاب :-

- ١ - معالي السيد عبد الكريم الكبارتي رئيساً للجنة .
- ٢ - معالي السيد جمال الصرايرة مقررراً للجنة .
- ٤ - قرار لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ والمتضمن انتخاب :-

- ١ - معالي السيد جمال الخريشا رئيساً للجنة .
- ٢ - سعادة السيد مفلح الرحيمي مقررراً للجنة .
- ٥ - قرار لجنة الريف والبادية رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ والمتضمن انتخاب :-

- ١ - سعادة السيد خالد عيد النبي العجارمة رئيساً للجنة .
- ٢ - سعادة الدكتور عبد الحافظ الشخانبة مقررراً للجنة .

## الصفحة

- ٦ - قرار لجنة استراتيجية المياه والطاقة رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ والمتضمن انتخاب :-
- ١ - سعادة المهندس عبد موسى النهار رئيساً للجنة .
- ٢ - سعادة المهندس حماد ابو جاموس مقررراً للجنة .
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

• عنت يوم الاحد الساعة العاشرة صباحاً ١٩٩٤/١٠/٣٠ .

• وقائع العدد .

هكذا من الأهل

محضر الجلسة

في تمام الساعة ( العاشرة ) من صباح يوم ( السبت ) الموافق ٢٩/١٠/١٩٩٤ ميلادي ، عقد مجلس ( النواب ) جلسته ( الثالثة ) من الدورة ( العادية الثانية ) برئاسة ( معالي المهندس سعد هائل السور ) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (حكيم غير).

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :  
سعادة النائب نواف القاضي .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : /

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : /

وحضر من الحكومة :

١ - دولة الدكتور عبد السلام الخالجي :  
رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية والدفاع .

٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي : نائبا لرئيس الوزراء .

٣ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابده :  
وزيرا للتربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٤ - معالي الدكتور جواد العناني : وزيرا للاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٥ - معالي الدكتور هشام الخطيب : وزيرا للتخطيط .

٦ - سماحة الشيخ عبد الباقي جمو : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٧ - معالي المهندس سمير قعوار : وزيرا للنقل.

٨ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزيرا للمياه والري .

٩ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزيرا للصحة .

١٠ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي :  
وزيرا للأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١١ - معالي السيد سلامه حماد : وزيرا للداخلية .

١٢ - معالي الدكتور محمد عفاش العدوان :  
وزيرا للسياسة والاثار .

١٣ - معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزيرا للشباب .

١٤ - معالي الدكتورة ريم خلف : وزيرا للصناعة والتجارة .

١٥ - معالي الدكتور عبد الرزاق النصور :  
وزيرا للاشغال العامة والاسكان .

١٦ - معالي السيد جمعه حماد : وزيرا للثقافة .

١٧ - معالي الدكتور هاشم الدباس : وزيرا للبريد والاتصالات .

١٨ - معالي السيد عادل القضاء : وزيرا للتموين .

مجلس النواب

١٩ - معالي المهندس منصور بن طريف :  
وزيرا للزراعة .

٢٠ - معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة .

٢١ - معالي الدكتور عبدالله الجازي : وزير دولة .

٢٢ - معالي السيد هشام التل : وزيرا للعدل.

٢٣ - معالي السيد يوسف الدلايخ : وزير دولة .

٢٤ - معالي السيد طلال عريقات : وزيرا للطاقة والثروة المعدنية .

وحضر من الامانة العامة السادة :-

١ - نذير عطيات .

٢ - علي الحسين .

٣ - محمد الرديني .

٤ - غسان مجداوي .

١ - التناح الجلسة :-

معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم  
النصاب مكمل اعلن بدء الجلسة ،  
السيد الامين العام جدول الأعمال .

السيد الامين العام :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعفى .

السيد الامين العام :

٢ - الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة  
النائب نواف القاضي .  
( ليوم واحد فقط ) .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس  
الكريم ؟

موافقة .

قبل ان تبدأ في جدول الأعمال ،  
الحقيقة وصلني يوم امس وتلقينا كما تلقى  
الجميع وكما سمعنا في وسائل الاعلام الحداث  
الذي تعرض له احد زملاء الشيخ عبد المنعم  
ابو زنت وحال سماعي بما حصل مع الزميل  
قمت بزيارته بالمستشفى واطمننت عليه وهو  
بحالة جيدة جداً وقد تحدثت مع كل الجهات  
المعنية بالأمر تحدثت مع دولة رئيس الوزراء في  
هذا الموضوع ومع الوزراء المعنيين وزير الداخلية،  
وزير العدل وكافة الجهات التي لها علاقة بهذا  
الموضوع ، وارى ان يكون على جدول الأعمال  
بند للحدث في هذا الموضوع ببند بما يستجد  
من اعمال على نهاية جدول الأعمال .

كلنا من الأهل



معالي الدكتور عبدالله المكايلة .

الدكتور عبدالله المكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

ارجو معالي الرئيس ان يخصص الحديث عن هذه القضية ، في بداية هذه الجلسة واذا ما تم الاتفاق على هذا فأنتي ارجو بالحديث عن هذا الموضوع .

معالي رئيس المجلس : الحقيقة الرأي للمجلس الكريم في هذا الموضوع لكنني ودث ان اعطي الوقت الكافي لهذه القضية لسماح كل الآراء في هذه الحادثة التي تمت ، الاستاذ سمير حباشنه .

السيد سمير حباشنه : هل اعتبرت معالي الرئيس ان هذه هي النقطة الأولى على جدول الأعمال ؟

معالي رئيس المجلس : لا ، انا اعتبرت ان هذه القضية سنطرحها في نهاية جدول أعمالنا للحديث .

السيد سمير حباشنه : وانا اعتقد ان لا فرق في ذلك ، ان كانت المهم ان يبحث في هذا الأمر ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد الرحيم المكيور .

السيد عبد الرحيم المكيور : شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة معالي الرئيس نحن في مجلس النواب واذا كان هذا المجلس المعني بالرد على خطابة الرئيس تنتهك حرمة النائب في

عمان والزرقاء واريد فما اعتقد ان هناك اولوية تسبق الحديث عن هذا الموضوع خاصة وان النفوس مستغزة وان الذي جرى لا يمكن ان يكون في عرف البشر ما اعتقدت ان الذي جرى ممكن ان يجري مع اعداء البلد ، بل تم السلام مع اعداء البلد والحكومة العتيدة لم تستطيع ان تقوم سلام مع المواطنين ولذلك انا اطلب ان تكون في بداية الجلسة للحديث عن هذا الموضوع ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد محمد عودة نجادات .

السيد محمد عودة نجادات : اذا سمحت معالي الرئيس ، عندنا جدول اعمال علينا ان نتقيد فيه وفي العادة ما يستجد من اعمال او حوادث يبحث في نهاية الجلسة ليأخذ الوقت الكافي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الحاج .

الدكتور محمد الحاج : معالي الرئيس ، اعتقد ان هذا ليس قضية ما يستجد من اعمال هذه قضية تتعلق بصلب المجلس وكرامة هذا المجلس فالموضوع الذي يتعلق بكرامة المجلس هو يقدم على كل الموضوعات وعلى جدول الأعمال ، فأرجو ان يُنث الموضوع لبحث في هذا الموضوع من البداية ثم نتقل الى جدول الأعمال ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : دعونا نختصر النقاش في هذه النقطة بالذات وهي نقطة اجرائية تبدأ بحث الموضوع واريد في هذه

معرفة في ان ما يستجد من اعمال ، وهذه القضية باهميتها هي موضوع مستجد على هذه الجلسة محدد وقته في النظام الداخلي ، الدكتور بسام العموش تفضل .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس ، انا اعتقد ان بند ما يستجد من اعمال لا يتضمن هذا المعنى ، المعنى الذي نريد ان نتحدث فيه معالي الرئيس والأخوة الزملاء هو ما يستجد من دماء فتح رأس احد النواب يحول دون ان ننظر في امر طبيعي في القضايا المدرجة على جدول الأعمال فلا بد ان نصل الى النتيجة التي يراها المجلس بغض النظر عن هذه النتيجة بعد ذلك ندخل بشيء طبيعي وانا اشكر اخواني الزملاء الذين قالوا ليس هناك اعتراض على ان تكون في البداية او النهاية وبالتالي تكون اصواتهم في صالح ان يبحث في البداية وانا لا ارى القضية تتعلق بتصويت ، من يرى ان تبحث في البداية ولا في النهاية لأن القضية اذا ضرب نائب يمكن ان يضرب نائب آخر فأنتي ان تبدأ النقاش في هذه القضية ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : اذا دعوني اطرح القضية كالتالي ، هل يرى المجلس البدء في نقاش هذا الموضوع الآن ؟ ارجو ان ارى رأي المجلس ، عدد الأصوات .

السيد الأمين العام : ٣٢ - ٧٣ .

معالي رئيس المجلس : ٣٢ من ٧٣ ، اذا يؤجل الموضوع الى نهاية جدول الأعمال ، الأمين العام استمروا اذا سمحت .

الجلسة لكننا في صدد الحديث ان يبحث الآن او يبحث تحديداً في نهاية جدول الأعمال ، نحن بين هذين الخيارين والرأي بالنتيجة الى المجلس الكريم ، فدعونا فقط في هذه النقطة انه هل يبحث الموضوع الآن او لا يبحث ، ولعل الحديث في هذا الموضوع نستطيع ان نعطيه وقت وفسحه اطول ونستمع لكافة الآراء ثم تظهر لدينا اراء حتى في اثناء هذه الجلسة ونستقي معلومات اخرى جديدة تستطيع ان تزودنا فيها سواء من الحكومة او اي من الزملاء في موضوع البحث ، الاستاذ عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : انا اقترح ان يبدأ النقاش في هذا الموضوع على ان يحدد وقت الى هذا النقاش ، وشكراً .

اصوات نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : بما انه سيبحث اما الآن او في نهاية الجلسة فأرى ان دور المجلس لكي يسجل انه مهم فعلاً في قضية تتعلق بكرامة هذا المجلس وبوضع الديمقراطية اعتقد ان اعطائه الأولوية هو مؤشر على درجة اهتمام المجلس اما ان يوضع السقف للحديث فهذا اعتقد انه يمس الموضوع ويصغره جداً والتحدث لمدة ساعة فقط هذا لا يليق بمثل هذا الموضوع .

معالي رئيس المجلس : الحقيقة بأليه

هكذا من الله عمل

السيد الأمين العام :

٣ - قرار لجنة الرد على خطاب العرش  
السامي رقم (١) تاريخ ١٠/٢٥/١٩٩٤  
والمضمن صيغة الرد المرفقة .

معالي رئيس المجلس : تفضل نقطة نظام  
الشيخ سليمان .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي  
الرئيس ، انا لم يصلني جدول الأعمال المتعلق  
بالرد على خطاب العرش .

معالي رئيس المجلس : السيد الأمين العام  
هل وزع جدول الأعمال في الوقت  
المناسب ؟

السيد الأمين العام : نعم سيدي .

معالي رئيس المجلس : اعتقد زميل  
سليمان ان معظم اعضاء المجلس قد وصلهم  
جدول الأعمال الحقيقة وساتابع ما هو السبب  
في عدم وصول جدول الأعمال لك لعل تنفاده  
في جلسة قادمة ، تفضل السيد المقرر .

السيد ابراهيم شحده مقرر لجنة الرد  
على خطاب العرش :

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الرد على خطاب العرش  
السامي لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها  
القانوني بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٩٤ وقررت  
التصايب :-

السيد معالي : الله اكبر عبد الله السور : رئيساً

٢ - سعادة السيد ابراهيم شحده : مقرر  
لها .

وبعد ذلك عقدت اللجنة اجتماعاتها  
التواليه ايام ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥/١٠/١٩٩٤  
حضر جانباً منها معالي المهندس سعد هائل  
السورور رئيس مجلس النواب وحضور  
اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء :-

عبد الكريم الكباريتي ، د. عوض  
خليفات ، م. علي ابو الراغب ، د. ابراهيم  
زيد الكيلاني ، م. عبد الهادي الجبالي ، د.  
محمد احمد الحاج ، د. فوزي طعيمة ،  
محمد داودية ، سمير جباشنه ، نادر  
الظهيرات .

وحضر من النواب السادة : معالي السيد  
جمال الصرايره ، د. محمد ابو عليم ، عبد  
الرحيم العكور .

وبعد الاطلاع على خطاب العرش  
السامي والتداول فيه ومناقشته تفصيلاً أقرت  
صيغة الرد المرفقة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة  
على قرارها .

محكم غير  
أمين عام مجلس الأمة  
لجنة الرد على خطاب

معالي رئيس المجلس : اعتقد انه من  
الأنسب ان يقر مقرر اللجنة الخطاب كاملاً ثم  
تستمع الى ملاحظات السادة النواب على  
الخطاب فقرة فقرة .

تفضل اخي عبد الكريم الدغمي .

معالي رئيس المجلس : ارجو قراءتها .

السيد المقرر :

ولما كان قدر الحسين وقدر الأردن أن  
يكون قلب الأمة ورمثها موقعاً ودوراً وقيادة ،  
وكانت عمان الصوت الصااح والعرين الأمن  
لدعاة الوحدة ، فإنه وإن لم يقدر للمشروع  
النهضوي العربي أن يحقق النجاح المطلوب  
تمسكاً بالذات واحتماء .

معالي رئيس المجلس : واضحة يا اخ  
طلال ، الصفحة الأولى ملاحظات معالي  
الوزير كان يفترض ان قدمت ملاحظات مع  
عرض الصفحة ومع هذا ، تفضل .

معالي وزير الدولة : الفقرة الثانية ان  
مجلس النواب وقد تلقى كل كلمة وجمله  
ومعنى وإشارة من خطابكم السامي بأذانه  
ووعيه ووجدانه .

اقترح شطب كلمة بأذانه والاكتفاء  
بوعيه ووجدانه .

معالي رئيس المجلس : ارجو تدوين  
الملاحظة ، الصفحة الثالثة هل هناك  
ملاحظات، الأستاذ حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : ملاحظة لغوية  
الكلمة السادسة والذي اقترح ان تستبدل في  
(والتي) لأنها تتحدث عن المتغيرات وهي  
مؤث السطر الأول .

معالي رئيس المجلس : بالسطر الأول  
والصفحة الثالثة يقترح الأستاذ حاتم بدل والذي

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً  
معالي الرئيس ، اعتقد ان الرد وصل الى الجميع  
في جدول الأعمال وهو مكتوب والكل قرأه  
فأقترح اعفاء المقرر من تلاوة الرد والدخول في  
المناقشة صفحة صفحة حتى اذا رغب احد  
الاعضاء باقتراح إضافة او حذف تنتقل الى  
النقاش افضل وستنتهي بأسرع وقت .

معالي رئيس المجلس : هل يرى المجلس  
ذلك ؟

اذا السيد المقرر ابدء بعرض الموضوع  
صفحة صفحة او فقرة فقرة على المجلس  
الكريم ، الصفحة الأولى هل هناك ملاحظات ؟  
الصفحة الأولى موافقة .

الصفحة الثانية هل هناك اي ملاحظات  
للأعضاء ؟

موافقة .

هل هناك ملاحظات على الصفحة  
الثالثة ؟ الأستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : شكراً معالي  
الرئيس ، في الصفحة الثانية السطر الأخير غير  
واضح .

معالي رئيس المجلس : الامانة العامة  
ارجو تدوين ملاحظات السادة الأعضاء .

السيد طلال عبيدات : اذا كان في  
امكانية من السيد المقرر ان يقرأ السطر الأخير  
من الصفحة الثانية على اساس الطباعة غير  
واضحة .

هكذا من الأهل



(والتي) صوت المقرر .

السيد المقرر : هي صحيحة والأفضل ان تبقى والذي اذا كان المقصود التصويب اللغوي اما اذا كانت المفاضلة للمجلس بما يرى ، والذي استوعبها الأردن الاشارة الى الأردن وليس للمتغيرات .

معالي رئيس المجلس : هل هناك ملاحظات اخرى ، دكتور نادر ابو الشعر .

الدكتور نادر ابو الشعر : معالي الرئيس بالصفحة الثالثة بزيادة الفقرة الثانية ، السطر الرابع .

لقد دعوت من لحظة وقوع فتنة الخليج ، اقترح ان تشطب كلمة فتنة وان يكتب مكانها كارثة حرب الخليج .

معالي رئيس المجلس : دون الملاحظة ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابده .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء : الحقيقة في كلمة ( بالغير ) الواردة في اول السطر في الصفحة (٣) واختفاء بالغير نحن نتكلم عن المشروع النهضوي العربي الذي من اهدافه تمسكاً بالذات واحتماءً بالغير انا لم استطع افهم المقصود من هذه العبارة ، وان لم يقدر للمشروع النهضوي العربي ان يحقق النجاح المطلوب تمسكاً بالذات هدفه تمسك بالذات واحتماءً بالغير في التقيضين ، لم افهم ذلك .

معالي رئيس المجلس : هل يمكن توضيح ذلك السيد المقرر ؟

السيد المقرر : بالاشارة هنا الى الأسباب التي حالت دون ان يقدر للمشروع النهضوي العربي ان يحقق النجاح المطلوب واذا كان ذلك مبهماً فيمكن اضافة بسبب التمسك بكذا او ما شابه ، اشركك على الملاحظة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الحاج .

الدكتور احمد الحاج : المقصود هنا تمسكاً فكرياً واحتماءً بالغير هنا المقصود فتح دخلنا على المشروع النهضوي العربي الذي لا يركز على هذا .

معالي رئيس المجلس : جوليت حسناً ، الأستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكرًا معالي الرئيس ، الصفحة الثالثة ورد في الصفحة الثالثة ان عبارة وان مجلس النواب يروجو جلالتهكم توظيف مكانتكم الدولية ، وكلمتكم المسموعة لرفع الحصار عن القطر الشقيق ، اقترح ان يكون عن القطر العراقي الشقيق .

معالي رئيس المجلس : اية ملاحظات اخرى على الصفحة ، حسناً الصفحة ثلاثة موافقة ؟

موافقة .

الصفحة الرابعة ، دكتور احمد القضاء .

الدكتور احمد القضاء : في الفقرة الأولى اقترح شطب كلمة باختلافها في اول السطر الثالث الفقرة الأولى ، لأنها لا تتسجم مع المعنى المقصود لهذه الفقرة .

معالي رئيس المجلس : شطب كلمة باختلافها ، سعادة المقرر .

السيد المقرر : اني لا ارى ذلك الحقيقة حتى يشمل الخطاب كافة متسبي الأجهزة المذكورة تجنباً لذكرها تفضيلاً وردت اللفظة اذا كانت تؤدي غرضاً عكسياً فلا بأس من اعادة دراستها لكنني لا ارى ذلك شخصياً .

معالي رئيس المجلس : يا دكتور ارجوان تورد ملاحظتك مرة واحدة اذا سمحت على الصفحة .

الدكتور احمد القضاء : في الفقرة الثانية تضيق الفوارق بدل التضيق من الفوارق ولعل ما نشره من تضيق الفوارق وايضاً في نفس الفقرة في السطر اللي ما قبل الأخير بدل كلمة ( واحياء ) ( وبعد ) وايضاً في الفقرة الأخيرة في السطر الأخير وامتداد مظلة المسائلة التشريعية على الأجهزة الحكومية لتشمل المؤسسات العامة ذات الاستقلال النسبي ، بدل من على أجهزة الادارة المركزية واللامركزية .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، استاذ علي الشطي .

السيد علي الشطي : في الفقرة الثانية السطر الأخير في اعتماد التخطيط العلمي واضح الغايات ، ان يكون اعتماد وتخطيط علمي واضح الغايات ، حتى تكون الصفة تابعة للموصوف او شبيهة للموصوف .

معالي رئيس المجلس : اية ملاحظات

اخرى ، اذا الصفحة الرابعة هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقة .

الصفحة الخامسة اية ملاحظات ؟

دكتور القضاء .

الدكتور احمد القضاء : بدل كلمة الموارد في الفقرة الأولى وفي السطر الثاني استبدالها بكلمة النفقات وتحقيقاً للوفر في النفقات وليس في الموارد .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، اية ملاحظات اخرى .

الدكتور احمد القضاء : في نهاية السطر الثاني ، وتمكيناً لكل من يضطلع بدوره .

السيد المقرر : الحقيقة تمكيناً لكل من ان يضطلع بدوره وتخل العبارة بلا ذلك ، لأن الغرض ان كل يريد ان يضطلع بدوره والمقصود اتاحة الفرصة له .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، الصفحة الخامسة هل يوافق المجلس ؟ يا دكتور ارجوك ان تتلو ملاحظتك مرة واحدة ، تفضل دكتور القضاء .

الدكتور احمد القضاء : بدل كلمة (الدولة) في السطر الثالث كلمة الجميع .

معالي رئيس المجلس : هل لك ملاحظات اخرى ؟

الدكتور احمد القضاء : شكراً .

معالي رئيس المجلس : اية ملاحظات ؟  
الاستاذ علي الشطي .

السيد علي الشطي : اقترحي بالفقرة الثانية ، معافى من الازمات الداخلية والأقليمية بدل الإقليمية ان تكون الخارجية .

معالي رئيس المجلس : ارجو تدوين الملاحظات ، بعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت هل يوافق المجلس على الصفحة الخامسة ؟

موافقة .

الصفحة السادسة مطروحة للنقاش ، موافقة ؟ موافقة .

الصفحة السابعة ، السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : في وردت كلمة ووضع ديموته على المجلس ، الفقرة الثانية سطر أربعة ، ثم اتت في الفقرة الأخيرة في السطر الثاني والبقاء عليه الاشارة هنا المتكرر الأردن وكأنه شيء عارض لا اعتقد انه لائق يعني نحن مجلس امة ونعتقد ان هذه الأمة دائمة وموجودة فالأشارة كأنه شيء عارض يزال او يبقى انا لا اراه لائق ، فأفسح ان تزال الكلمتين .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ هاشم الدباس .

معالي وزير البريد والاتصالات :

بالتأكيد على ان الأردن سيبقى عربي الوجدان صادق الانتماء ليس ما تغير لأن هذه لا تدل صفة الاستمرارية ، ما تغير الى سيبقى .

معالي رئيس المجلس : نعم ، السيد المقرر .

السيد المقرر : اعتقد ان المعنى واحد وما تغير تأكيد حقيقة كانت ماضية وستبقى مستمرة واعتقد ان اقتراح الأخ الدكتور يضعف من هذا المعنى او الابهاء .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : اقترح ان تصاغ كالتالي وما ينبغي لنا ان ننسى ان الأردن كان دوماً مهدداً من الاعداء والخصوم وان الدفاع عنه والابقاء عليه سليماً قوياً وعزيزاً لتورثه للأجيال من بعدنا هو حق الى آخر الفقرة .

السيد المقرر : الاقتراح اكثر وضوح يعني لم استوعب الاشارة اذا تكرمت .

السيد حاتم الغزاوي : ان تكون الاجيال تاليه لها سليماً قوياً وعزيزاً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الأقطش .

الدكتور عبد المجيد الأقطش : نفس الفقرة ، انا اقترح شطب فقرة كلمة لتورثه ونستعيط عنها بكلمة لتسلمه للأجيال من بعدنا لأن التورث يأتي بعد الموت فنحن لسنا مستعيطين على الوفاء .

الاقتراح مكتوب الى سعادة المقرر ، السيد حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : الفقرة الأخيرة في السطر الأخير اقترح ان تستبدل بمسؤولياته لأنها تتحدث عن مجلس النواب .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، دكتور القضاء .

الدكتور احمد القضاء : الفقرة الأولى في السطر الثاني بحكمة اقتضاها وليس لحكمة يقتضيها ، لان الله يقتضي منذ الأزل ، وفي الفقرة الثالثة بدل كلمة نضمن في السطر الأول نقدر عالياً وفي نفس الفقرة في السطر الأخير استبدال كلمة الذي بكلمة التي لأنها تعود الى شرعة الأمم المتحدة .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، اية ملاحظات ، الأستاذ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر : شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة انا لي ملاحظة في الصفحة الثامنة ، ان مجلس النواب ليذكر من موقع مسؤوليته مثلاً للشعب الأردني مخاطر التخلف عن رعاية الأماكن الإسلامية المقدسة . في كلمة هنا من ناحية لملالية .

لا ننصفهم هي لا ننافسهم ، هذه ناحية الناحية الثانية انا اريد ان اضيف ان لا تكون هذه القضية مجالاً لأن يزرع العدو اليهودي تنافس بين الأردن وفلسطين وانا امة واحدة وانا لا تقبل من هؤلاء ان يدخلوا فيما بيننا وننطق فيما بيننا على هذه القضية ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور القضاء .

الدكتور احمد القضاء : في السطر الرابع استبدال كلمة حسيبان بحساب في الربح والخسارة ، في الفقرة الثانية السطر الرابع .

السيد المقرر : اشكرك على الملاحظة .

معالي رئيس المجلس : اية ملاحظات اخرى حول الصفحة السابعة ، هل يوافق المجلس ؟

موافقة .

الصفحة الثامنة ، الدكتور الرضي .

الدكتور فرح الرضي : شكراً معالي الرئيس ، الفقرة الأخيرة وان مجلس النواب سينظر في ضوء ذلك اقترح شطب في ضوء ذلك ، الفقرة الأخيرة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : اقترح بالفقرة الاخيرة شطب الفقرة حتى مشروع قانون معاهدة السلام والاستغناء عنها بالاقتراح الثاني ، يا صاحب الجلالة انا نضمن عالياً جهود جلائكم بالسعي من اجل اعادة الحقوق الوطنية ، الثابتة للشعب الاردني وكذلك سعيكم الموصول للسلام العادل الشامل على قاعدة الأرض مقابل السلام ، وان مجلس النواب مجلس النواب سينظر في مشروع قانون السلام .. الخ ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : ارجو تزويد

هكذا من الأشهر



معالي رئيس المجلس : الاقترح شيخ عبد العزيز .

السيد عبد العزيز جبر : ان لا تكون هذه القضية مجالاً للتفرقة بين شعبين شقيقين .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم  
شكراً معالي الرئيس ، اقترح قرة اخرى بدل الفقرة الأخيرة في الصفحة الثامنة وهي الفقرة التالية ، اننا نرى خطورة معاهدة السلام للأسباب التالية :-

اولاً : لأنها تتناقض مع ثوابت الأمة وعقيدتها ووحدة شعوبها ووطنها .

ثانياً : لأنها تفر التنازل عن جزء كبير من المملكة الأردنية الهاشمية حيث نصت المادة الأولى من الدستور بان ارض المملكة الأردنية كل لا يتجزء .

ثالثاً : لأنها اقرت لليهود بان يقيموا مستوطنات على الأرض الأردنية وهم الباكورة والفمر وهم صورة عن المستوطنات التي بدأها اليهود في فلسطين منذ اكثر من تسعين سنة .

رابعاً : لأنها لم تدفن الوطن البديل بل أوجدت الوطن البديل عندما وافقت على توطين اللاجئين والنازحين دون ان يتحمل اليهود مسؤولية في هذا المجال .  
خامساً : لأنها تعطي اليهود حق

القاضي امام المحاكم الأردنية مما يفتح المجال لبناء مستوطنات جديدة اذا تبين ان لليهود اراض اشتروها في عهود سابقة .

سادساً : لأنها تعطي اليهود الحق بالآبار الأردنية التي اغتصبوها بل وان يأخذوا تراخيص جديدة لآبار اخرى .

سابعاً : ان هذه المعاهدة تتناقض مع سيادة الشعب على أرضه وفيها انتهاك عظيم لهذه السيادة ونرى انه لا بد من ردها ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً دكتور ، اية اقتراحات اخرى على الصفحة الثامنة ؟ السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : الفقرة التي تتحدث عن موضوع رعاية الاماكن المقدسة في القدس نعرف ان هذا الموضوع او يجب ان نعترف انه موضوع خلافي ما بين سلطتين الأردنية والفلسطينية ، اننا لا ارى من المناسب ان تبنى احكام قطعية كمجلس امة اي كممثلين للشعب لأن الانظمة تختلف ثم تلقي ثم تختلف ؟ لكن اللحمة الحقيقية في المشروع العربي وفي المنطلق القومي الذي يأخذه هذا الرد في سياقها ككل ، هي اللحمة الشعبية فنحن كممثلين للشعب ، اذا اخذنا هذه المواقف القطعية التي تقول مثلاً ان هذا تخلي لن يكون في هذا التخلي ضمناً لصالح اشقاتنا وانما يعني تسليمها يعني في احكام قطعية ، اننا ارى إعادة صياغة هذه الفقرة ، دون ان يدخل المجلس في الاستقطاب كممثل للشعب ويضع نفسه امام الشعب الفلسطيني .

شئى مظاهر الوجود الرسمي العربي والاسلامي في القدس فأنا نفهم الولاية الدينية مؤقتاً بأنها موطىء قدم عربي واسلامي في القدس ، هذا موطىء القدم لا يجوز واذا ما تحقق ان نخليه ونخله للمجهول ، اننا نعتقد اننا نمارس دور وطني وقومي عربي واسلامي ما دمنا نحافظ على موطىء القدم هذا لان اخلاءه يعني المجهول لذلك معالي الرئيس اقترح على الزملاء في المجلس ان نبقى هذه الفقرة كما هي لأنها تتحدث عن الولاية الدينية ونأمل من الله تعالى ان تمتد الولاية الدينية لتصبح ولاية سياسية انشاء الله ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : دكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : انا اقترح

شطب هذه الفقرة لأن الخطر التخلي عن رعاية الاماكن المقدسة ، الخطر الحقيقي هو بالأحلال وان وضع هذه الفقرة والأساسية التي احداثها الدولة الاسرائيلية هو حق عبارة عن ضرب اسفين للعلاقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني ولهذا السبب ما زالت القدس محتلة لا هي للأردنيين ولا هي للفلسطينيين وفصل الولاية الدينية عن الولاية السياسية هذا شيء حقيقة غير مفهوم لدينا ، فشطب هذه الفقرة اعتقد ان يساعدنا في المرحلة القادمة مرحلتنا القادمة هي استحقاقات جديدة ، استحقاقات التضامن العربي علينا ان نعي جيداً للمرحلة القادمة ، ومع الشكر سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاساذ بسام

حدادين .

معالي رئيس المجلس : هل لديك صياغة محددة ؟

السيدة توجان فيصل : الصياغة المحددة يصعب ان تأتي لأن الفقرة شائكة والموضوع اشوك ، من هنا اقترح إعادة صياغتها بحيث تزال الأحكام القطعية والاستقطاب وان ينص فيها ان يتم بحث هذا الموضوع بشكل دائم بالتنسيق والتعاون والتوافق مع الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية ، لأنه لا يمكن ان ندعي اننا احن على الطفل من امه ، هناك شعب فلسطيني له الحق في ارضه والقدس المحتلة ، بعيداً عن الاستقطاب إعادة صياغة تضمن التواصل والتشاور والتوافق بالنص الموجود هنا .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، استاذ سمير حباشنة .

السيد سمير حباشنة : معالي الرئيس ، الزملاء المحترمين .

يعني انا الفقرة الثانية اننا لا اعتقد ان مجلس النواب قد دخل في مسألة الاستقطاب بسبب ان القدس بوضعها الحالي هي ارض محتلة ، وفعلاً كما نوقش في لجنة الرد على خطاب العرش السامي هي في حالة اي فراغ سوف تؤول هذه المقدسات الى وزارة الاوقاف الاسرائيلية او وزارة الأديان الاسرائيلية ، اي اننا لا نعتدي على حقوق قائمة عملياً وقد ناقشنا هذه المسألة باللجنة وحددناها كما يلي :

ان في غياب الوجود العربي والاسلامي

هكذا من الأشغال



السيد بسام حدادين : شكراً معالي الرئيس ، سيدي الرد على خطاب العرش على الأغلب يكون رد دبلوماسي ورد عام واقترح حتى يحضى الرد دائماً بالاجماع ان يتم ذلك بالتوافق وهذا يعني ان نخرج من الرد اية قضايا ذات موضوع خلافي ليس ذو اهمية بمكان . التأكيد عليه في هذا الرد او غيره ، فتجنباً لذلك اقترح معالي الرئيس ان نضع هذا الموضوع جانباً والحقيقة هناك ملاحظات كثيرة يمكن ان نقولها انا وزميل آخر حتى ما تم عليه في الصفحات الأولى . لكن نفهم ان الرد هو رد دبلوماسي عام يمر هذا الشيء شكراً .

معالي رئيس المجلس : استاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً سيدي الرئيس ، في السطر الرابع ورد كلمة لأنفسهم المقصود فيها لا تنافسهم ارى ان تبقى الفقرة كما وردت وليست مجال للنقاش ، شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً معالي الرئيس ، من حيث المبدأ التي التي على ما تفضل به الزميل سمير حباشنة ولكنني اود ان اذكر الزملاء الافاضل بأن القدس محطة منذ عام ٦٧ . ولا زالت لحد الان ولكن يذكر جميع الزملاء بأن الأردن هو الذي مسؤول عن الانقسام منذ ذلك الوقت حتى عام ٨٧ ، وعام ٨٧ ، عندما كان هناك تلك الارتباط كان هناك

طلب من منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني بأن يقوم الأردن بهذا العمل الانساني القومي الاسلامي ، لذلك لا ارى بهذه الفقرة ما يتناقض مع جميع هذه الأمور لذلك اطالب الزملاء بالموافقة عليها كما جاءت ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : يعني فقط ارجو من الزملاء عدم تكرار الآراء اذا كان هناك آراء جديدة ومقترحات جديدة في هذا الموضوع ارجو ان نستمع لها ، الشيخ ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : اضافة العبارة التالية الى اول السطر الثاني من الفقرة الثانية الصفحة (٨) وهو وان مجلس النواب ليدرك من موقع مسؤوليته ممثلاً للشعب الأردني مخاطر قرار السلطات الاسرائيلية بضمه القدس كما يدرك مخاطر التخلي عن رعاية الأماكن الإسلامية المقدسة الى آخر الفقرة وذلك لتبرز دور الاردن في المحافظة على القدس كاملة ومن خلالها المحافظة على رعاية الأماكن المقدسة ، وشكراً ، اضافة عبارة واحدة قبل السطر الثاني .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النور .

الدكتور عبد الله النور رئيس لجنة الرد على خطاب العرش : سيدي معالي الرئيس ، أولاً : هذه الفقرة الثانية والتي تليها هي لب الخطاب واذا ما عدنا الى الصفحة السابقة نجد ان هاتين الصفتين هما الخطاب

اقترحت الحقيقة انما تنسف الخطاب تمام ، ولما كان قد نال الاجماع بدون تحفظ من مختلف المشاركين به فأنتي اقترح الابقاء دون ادخال اي تعديلات عليه ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً معالي رئيس اللجنة ، معالي الاستاذ هاشم الدباس .

معالي وزير البريد والاتصالات : سيدي الرئيس ، اعتقد ان ولاية الاردن أو رعاية الأردن على الأماكن المقدسة في فلسطين هي ولاية مستمرة من العشرينات وحين تكونت منظمة التحرير ايضاً وافقت وحين فك الارتباط ايضاً وافقت منظمة التحرير على ان يستمر الأردن في رعاية الأماكن المقدسة ، في هذا الظرف بالذات التي لم تتضح الصورة بعد لمدينة القدس لا يجوز لأي مسلم او عربي ان يترك القدس تحت سيطرة اليهود وخصوصاً الأماكن المقدسة ، الأردن حقيقة من حرصه على الاستمرارية ومن حرصه على عدم وجود فراغ للرعاية الدينية اصر ومن خلال موقع المسؤولية والأمانة والاخلاص للقدس وللأمة العربية ان تكون ولايته على هذه الأماكن الى حين يبين ، ما هو وضع القدس وان ؟ وان انشاء الله ستعود القدس لأهلها في فلسطين ولذلك ارى ان تبقى على هذه وخصوصاً وانها ايضاً جاءت مؤكدة في خطاب العرش السامي وان جلالة الملك اصر على هذه وهو من حرصه على القدس وعلى اثارها وعلى قدسيته للعالم العربي والاسلامي ، وشكراً سيدي الرئيس .

حقيقة وهو خطاب غير مفرغ من المحتوى ولا ينبغي ان يكون ولا أشارك الرأي بأنه دبلوماسي وانما يدخل في صلب المواضيع بدقة وبحكم انني عضو في هذه اللجنة ومن استعراض اسماء الاعضاء الذين تحدثوا او لم يتحدثوا فلقد صيغت كلمة، كلمة، ونالت اجماع المشاركين على اختلاف توجهاتهم السياسية واقرأ مثباً مقدار التوازن في هذه الفقرة السطرين الأولين من الفقرة الثانية : وان مجلس النواب ليدرك من موقع مسؤوليته ممثلاً للشعب الأردني مخاطر التخلي ، اذا نتحدث عن التخلي ، عن رعاية الأماكن الإسلامية المقدسة في هذه المرحلة ، نحن نتحدث عن المرحلة القائمة حالياً، نحن لا نتحدث عن سيطرة سياسية او سيادة على القدس لا اليوم ولا بكرة ولا في اي وقت نحن نتحدث عن التخلي عن رعاية الاماكن الاسلامية في هذه المرحلة ، نحن لا ندعي بأننا نأخذ حق أحد ولا نزعم اننا احق على الوالدة من ولدها او على الولد من والدته ، هذه العبارة دقيقة صياغة والفقرة الثانية سيدي الرئيس ايضاً المتحدثة عن مجهود السلام وعن معاهدة الصلح صيغت بدقة تامة وحسنة التوقيت لأن المجلس لم ينظر بعد في هذه الاتفاقية ولذلك لم نطلق اوساط لا إيجابية ولا سلبية على هذه المعاهدة منطلقين من ان سيادة المجلس على النظر في اموره وفي المشاريع المطروحة امامه حق مطلق ولا يجوز استباق الامور ونعطي المعاهدة لا بالإيجابية ولا بالسلبية ولذلك فإن بعض المقترحات التي

هكذا من الأشهر

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين ، ارجو ان نستمع الى آراء اذا كان هناك آراء جديدة .

السيد خليل حدادين : ابقاء هذه الفقرة كما هي فإني اقترح التالي مع تذكيري لزملائي بالمهدة العمرية ان تعدل كالتالي :

للشعب الاردني مخاطر التخلي حالياً عن رعاية الأماكن الإسلامية المقدسة والمسيحية ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ منصور بن طريف .

معالي وزير الزراعة : ارد أن اؤكد على ما ذكره معالي الزميل الدكتور عبد الله النصور من حيث صراحة وعقلانية المضمون الذي ورد في مشروع الرد على خطاب العرش السامي ، وإن هذا إنما يمثل قناعة ماسة نائبة لجلس النواب في هذا الموقف الصريح اما ما أثير من حيث الاستقطاب فأعتقد أنه ليس وارداً لا من حيث المبدأ ولا من حيث الواقع فإذا كنا كمجلس نواب نبر عن قناعة أكيدة لموقف عربي إسلامي أصيل ، فهل هذا استقطاب لنظام معين؟ ليس هذا. استقطاب هذا موقف يؤيده وتؤكد أنه يمثل موقف نحن متبنون له ، شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، يعني الحقيقة اننا اشعر انه اوفينا هذه القضية ما يكفي من الجوارح . سأعطي زملاء الذين نحن الكلام وارجو بعد ذلك ان يتخذ المجلس القرار المناسب .

على ضوء ما تم اقتراحه وما سبق . الشيخ ضيف الله المومني .

السيد ضيف الله المومني : في السطر الرابع للسلطة الوطنية الفلسطينية الذي لا ننافسهم على شيء بدل ننافسهم ، اذا بقيت ننافسهم الاقتراح الذين لا ننافسهم على شيء .

معالي رئيس المجلس : هل هناك ملاحظة أخرى ؟ الاستاذ عبد الله اخو ارشيدة .

السيد عبدالله اخو ارشيدة : شكراً معالي الرئيس ، لا اريد ان اضيف لما قاله الاخوان وقد اوفوا الموضوع حقه من الحديث ولكنني اريد ان اذكر بشيء هام بأن الاتفاقات التي تمت بين السلطة التنفيذية الفلسطينية وبين دولة اسرائيل اجلت موضوع القدس برمتها الى آخر المراحل ليس فقط الأماكن المقدسة وإنما القدس بكاملها سينظر في أمرها عربياً وإسلامياً وليس القرار اردني وفلسطيني فقط، هذه امور تهم اقطار عربية وإسلامية كثيرة ولن تتخلى هذه الدول عن ابداء رأيها في المحافل الدولية او في المراحل النهائية من مناقشات معاهدة السلام للسلطة التنفيذية والدولة اسرائيل اما بالنسبة الى موضوع الأماكن المقدسة والتي اصر الاردن وهو منذ حديث الأمام علي رضي الله عنه .

تثبيت البيت الهاشمي في القدس والذي قال ارجو ان يصحح لي الاخوان المسلمون اذا كنت انا مخطئاً بأنه قال :

يا ليتني ان اكون لينة في بناء الصخرة والمسجد الأقصى والصخرة المشرفة فلذلك فلذلك كل المحاولات الآن لألغاء اي بند من

لأن كل الفقرات اذا لا تعاد النظر فيها ولا تبحث بما ان اللجنة صاغتها . اذاً البحث فيها مفتوح لهذه ليست حجة لتدعيمها .

النقطة الثانية : انه لا يتعارض مع تبني فكرة دور في الرعاية واهمية وحفاظ على القدس وتعاون مع اخواننا الفلسطينيين الى ان تمر المرحلة المؤقتة لا يتعارض ابداً ان تعدل من الصيغة وتنص على التعاون والتوافق والتعاون مع الفلسطينيين بالعكس هذه ستدعم هذه الفقرة بأقوى لأن لا اعتقد انه حتى الدولة والسلطة الرسمية اقلت باب التفاوض ، فلماذا نرفض ان نشير للتعاون والتفاوض والتوافق مع اخواننا الفلسطينيين .

معالي رئيس المجلس : حسناً، سعادة المقرر .

السيد المقرر :

بسم الله الرحمن الرحيم

انا اشكر للأخوة اصحاب السعادة الملاحظات في الاتهامات المختلفة والتي اذكرها في ثلاث :-

الجزء الاول منها والمتعلق في الالفاظ والاستبدالات اللغوية والتي اعد الاخوان باعادة تدقيقها المرة تلو المرة حتى نصل الى الافضل بالتشاور مع اصحاب الاختصاص ولا عيب في ذلك ولا ضرر ، اما الجزء الثاني المتعلق بالفقرة الاخيرة والتي تتعلق بنظر مجلس النواب المقرر لموضوع الاتفاقية فإني اؤكد للأخوة ان اللجنة وقد انطلقت في صياغتها

هذه او فقرة من هذه الفقرة المترابطة المتكاملة التي تعطي الأمور حقها في هذه المرحلة انا اعتقد انه من قبيل التخریب والتعطيل ولذلك ارجو من المجلس الكريم ان تصوت عليها كما وردت من اللجنة الكريمة بدقتها كاملة ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان نقطة نظام .

السيدة توجان فيصل : عندما يقفل الحديث في موضوع والحديث للمتحدثين الذين يلي هذا الاقوال قبل التصويت يكون متحدث مع ومتحدث ضد ، بما ان الاستاذ المومني كان محايد وقال اذا بقيت ، وتحدث الاستاذ اخو ارشيدة وكان ضد تغيير الفقرة مع ابقائها ، فهل يسمح لي الرئيس ان اتحدث مع تغييرها كراي آخر باعتبار انني اخذت الموضوع بالاساس .

معالي رئيس المجلس : يا سيدتي بهذه الفقرة تحدث اكثر من عشرين زميل وابدوا آراء ومقترحات استمع لها المجلس الكريم واعتقد ان كل الآراء التي يمكن ان يقال في هذا الموضوع طرحت وطلبت اكثر من مرة أنه إن كان هناك آراء جديدة أرجو ان يسمح لها المجلس ، اذا كان هناك رأي جديد السيدة توجان ارجو ان لسمعه تفضلي .

السيدة توجان فيصل : الذي سأضيفه هو تعقيب على بعض ما قاله الزملاء كون مشكلة من اطياف متعددة من المجلس صياغة الرد على الخطاب ليس هو الحجة في تصليحها

هكذا من الأشهر



لهذه الفقرة إنما بنت رأياً على احترام الدستور واحترام التوافق مع خطاب العرش ذاته واحترام القواعد والاصول من حيث تجنب ابداء أية وجهة نظر قبل عرض الاتفاقية على المجلس الكريم وكان المجلس قد اتخذ قراره سلفاً وفي ذلك تقيضاً لمبدأ طرح الاتفاقية عليه وهو ما حرصت اللجنة على تأكيده والذي إصر على رجائي الى المجلس الموقر من اصحاب المعالي والسعادة بتأييد هذا الجزء كما ورد تجنباً للوقوع فيما نريد ان نتحاشاه .

اما عن الجزء المتعلق بالقدس الشريف والذي ارجو ان اؤكد له للأخوة ان اللجنة وهي تصوغ هذا القرار لم تأتي برأي قاطع في اي مسألة ولم تدعوا الى اتخاذ قرار لم يتخذ وإنما بنت ذاتها على اساس روح المواطنة الصادقة والاشراك المطلق بين الامل في فلسطين والاردن على صون تفهم الوضع القائم والركون الى الاسباب العملية الموضوعية وتجنب ان يكون للعدو دوراً في خلق هذا التنافس او دوراً في زيادة الشقة والهوة بين الاخوة في البلد الواحد على ضفتي النهر واؤكد للاخوة ان حذف الفقرة او اي اضافة اليها او انقاص منها إنما يعني الوقوع في المحذور وهو المصادرة على المطلوب ، اكرر رجائي للأخوة بأن اللجنة لم تنطلق من أي بعد او نظر سياسي وإنما انطلقت من بعد جماهيري شعبي ووطني بني على حرص صادق لا تهدف اطلاقاً الا حسن التعامل مع القضايا الموجودة وحتى يمكن اتخاذ القرارات السياسية بشأنها وللجنة ان يتخذ بذلك الوقت القرار الذي

يرتأيه ، اكرر رجائي للاخوة لإبداء الرأي في الصفحة كاملة مع الملاحظات التي تم ايرادها ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : تفضل يا دكتور .

الدكتور احمد الكوفحي : مع ايماني المطلق بأن السيادة الكاملة على فلسطين من الماء حتى الماء يجب ان تكون عربية اسلامية ، ولكني في هذه القضية اقول الكلام منطوق ومفهوم فإذا بقيت العبارة هكذا فيستطيع عدونا أن يتذرع بأخذ المعنى عن طريق المفهوم والأدنى يدخل في الأعلى ، ولذلك اقترح شطب العبارة، التخلي عن رعاية الاماكن الاسلامية المقدسة ، الاستعاضة عنها بعبارة مخاطر التخلي عن السيادة على الاماكن الاسلامية المقدسة وشطب كل الباقي لأن الأدنى الذي نريده يدخل في الأعلى ، الأدنى الذي هو رعاية المقدسات يدخل في الأعلى الذي هو السيادة ، اذا بقيت بهذه العبارة يأخذها اليهود وامهر منهم في العالم شياطين يفسرون كيفما يشاءون فكيف تعطيه دلالة في لغتنا العربية وهي دلالة المفهوم ، ولذلك اقترح التخلي عن السيادة عن الاماكن الاسلامية والمسيحية نضيف المسيحية المقدسة ونشطب الباقي الخمس اسطر الاخيرة ولنكون قد حققنا الهدف الذي نريد وزيادة ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً يا دكتور ، اذا الوضع كالتالي ، الحقيقة هناك اقتراحات ودعونا نفضل الفقرة الاولى عن الفقرة التي بنهاية الصفحة ، هناك الفقرة التي تتعلق في

الاماكن المقدسة وهناك الفقرة التي تتعلق بمعاهدة السلام ، الفقرة الاولى الحقيقة لم يروني يعني ملاحظات ثني عليها بنص جديد فقط هناك اقتراح بشطب الفقرة وبالتالي الاقتراح الآخر هو الابقاء عليها كما وردت من اللجنة ، من مع شطب هذه الفقرة ؟ ٦٢-٧ . وتبقى الفقرة .

الفقرة الأخيرة ، أقررت اقتراحات ولكني لم اسمع اية تلبية على هذه الاقتراحات، هناك اقتراح من الاستاذ مفلح الرحيمي وهناك اقتراح من الدكتور همام سعيد ، الامانة العامة ارجو قراءة اقتراح الدكتور همام سعيد .

السيد الامين العام : الاقتراح ( ارى اضافة هذه الفقرة الاخيرة من صفحة ثمانية ونرى عدم الموافقة على المعاهدة للأسباب التالية :-

١ - لأنها تتناقض مع ثوابت الامة وعقيدتها ووحدة شعوبها ووطنها .

٢ - لأنها تفر التنازل عن جزء كبير من المملكة الأردنية الهاشمية حيث نصت المادة الاولى في الدستور بأن اراضي المملكة الاردنية كل لا يتجزأ .

٣ - لانها اقرت لليهود بأن يقيموا مستوطنات على الارض الاردنية وهما الباقورة والغمر ، وهما صورة عن المستوطنات التي بدأها اليهود في فلسطين منذ اكثر من (٩٠) سنة .

٤ - لأنها لم تدخل الوطن البديل بل اوجدت الوطن البديل عندما وافقت على توطين اللاجئين والنازحين دون ان يتحمل اليهود مسؤولية في هذا المجال .

٥ - لأنها تعطي اليهود حق التقاضي امام المحاكم الاردنية مما يفتح المجال لبناء مستوطنات جديدة ، اذا تبين ان لليهود اراضي اشتروها في عهود سابقة .

٦ - لأنها تعطي اليهود حق في الآبار التي اغتصبوها بل وان يأخذوا تراخيص جديدة لآبار أخرى .

٧ - ان هذه المعاهدة تتناقض مع سيادة الشعب على ارضه وفيها انتهاك عظيم لهذه السيادة .

معالي رئيس المجلس : مقترح الدكتور همام مطروح للتصويت ، من مع هذا المقترح ؟

السيد الامين العام : ١٤-٦١ .

معالي رئيس المجلس : ١٤ من ٦١ . ويقتي نص اللجنة ، عفواً هناك اقتراح . ما هو ؟

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : اضافة العبارة التالية الى الفقرة (٢) وان مجلس النواب ليدرك بموقع مسؤوليته ممثلاً للشعب الاردني مخاطر قرار السلطات الاسرائيلية بضم القدس كما يدرك مخاطر التخلي عن رعاية الاماكن الاسلامية المقدسة الى آخر الفقرة .

قدمته كمقترح وثني عليه من عدد كثير

هكذا من الأهل



من الاخوان .

معالي رئيس المجلس : تم التصويت يا  
دكتور على هذه الفقرة ، ارجوك تم التصويت  
على هذه الفقرة وتجاوزناها ونحن في الفقرة  
الاخيرة ، اذا تبقى الفقرة كما وردت في النص  
الاصلي ، وشكراً .

لم يثنى عليه في الوقت المناسب ، ثنى  
عليه ؟ ما هو المقترح ؟ تلك الفقرة التي تكلم  
بها الدكتور قد انتهينا منها وتجاوزناها ، ناقش  
هذه الفقرة بعينها ، يا سيدي قد تم التصويت  
على الفقرة ، هل يرى المجلس العودة والتصويت  
على الفقرة ، هل يرى المجلس العودة والتصويت  
على مقترح الدكتور ابراهيم ؟ الدكتور عبدالله  
النسور .

الدكتور عبدالله النسور رئيس لجنة  
الرد على خطاب العرش : سيدي الرئيس لو  
طرحنا هذا الموضوع . هل يرى المجلس او لا  
يرى ؟ فهذه ستصبح سابقة لأنه انت مناط  
اليك تطبيق النظام الداخلي والنظام الداخلي لا  
يسمح لك . ولا لنا العودة مع كل الاحترام  
للزميل ابراهيم وما تقدم به الدكتور ابراهيم  
الكيلاني عضو في لجنة الصياغة والدكتور  
ابراهيم الكيلاني تقدم بنصوص مكتوبة ضمنية  
بهذا الخطاب بالضبط وحرفياً ، اما ان يأتي  
الآن ويدخل تعديلات وهو عضو في اللجنة  
فهو سابقة اخرى لا انصح بها ، وشكراً .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : معالي  
الرئيس العبارة التي اقترحتها تمثل عقيدة الشعب  
الاردني بالنسبة للقدس ، كتبها في لجنة الرد

وحذفها الأخ عبد الله النسور ، حتى القدس  
تختلف فيها .

معالي رئيس المجلس : بداية واثت  
حريص على النظام الداخلي في المجلس وكلي  
استعداد لأعطاء الجميع فرصة الكلام انه اذا  
رغبت في الكلام ان تستأذن وتأخذ الدور .

ثانياً : يعني هل يجوز لأعضاء اللجنة بعد ان  
يتفقوا في اللجنة ، وانا الحقيقة عندما طرحت  
اقتراحك لم ادرك انك عضو في اللجنة الى ان  
لفت نظري رئيس اللجنة ، هل يجوز لأعضاء  
اللجنة ان يتلوا باقتراحاتهم الى هذا المجلس ام لا  
؟ هذه قضية اعتقد انها محسومة سلفاً .

ثالثاً : اننا قد تجاوزناها في التصويت .

تفضل معالي رئيس اللجنة .

معالي رئيس اللجنة : شكراً معالي  
الرئيس ، ان هذا النص الذي بين ايديكم موقع  
على مسودته التي اعطيت الامانة العامة بالحرف  
ولا يوجد تغيير باي حرف مع كل الاحترام لما  
ذكره الزميل ولذلك لا يوجد حذف ولا إضافة  
على الاطلاق .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، اذا  
الصفحة الثامنة بكاملها ، اقتراح الرحيمي لم  
يتم التصويت عليه ، الأمين العام ارجو قراءة  
اقتراح الاسفاد مفلح الرحيمي .

السيد الامين العام : الاقتراح ( الفقرة  
الاعيرة صفحة ثمانية اقتراح سعادة النائب  
مفلح الرحيمي .

ان تبقى الحكومات التي تفعل السبعة ودمتها  
والسبع الموقفات في منأى عن ان ينص عليها  
فهذا تحيز نسأل عنه امام التاريخ ثم امام الله  
او حكومات او افراد او جماعات او  
حكومات ، كلمة واحدة او حكومات بعد  
جماعات .

معالي رئيس المجلس : هل هناك تنبيه  
على هذا القرار ؟

اصوات : تنبي .

معالي رئيس المجلس : دكتور محمد  
عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي  
الرئيس .

في الفقرة الاولى في السطر قبل الاخير  
يقول : ان من علينا بقبول المعارضة والمواث  
حقيقة هذا التقسيم غريب ، ولذلك انا اقترح  
ان تصبح بقبول الرأي والرأي الاخير ، ما عندنا  
معارضة ومواث الكل مواطن لبلده وحرمانه  
ومقدساته هذه واحدة .

في اخر هذه الفقرة يقول انما تكون  
يتكلم عن الديمقراطية والمعارضة انما تكون  
غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وهي تمثل  
الوجه الآخر الحقيقة المعارضة ، اقترح إضافة  
وهي تمثل الوجه الآخر للحقيقة ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : اين موقع الاضافة  
يا دكتور .

الدكتور محمد عويضة : اعيد ، نحمد

يا صاحب الجلالة اننا نضمن عالياً جهود  
جلالتكم للسعي من اجل اعادة الحقوق الوطنية  
الثابتة للشعب الاردني وكذلك سعيكم  
الموصول للسلام العادل الشامل على قاعدة  
الأرض مقابل السلام وان مجلس النواب سينظر  
في مشروع قانون معاهدة السلام الى آخر  
الفقرة .

معالي رئيس المجلس : من مع الاقتراح ؟

(١٥) لم يفر الاقتراح ، الصفحة الثامنة كما  
وردت من اللجنة ، هل يوافق المجلس ؟

موافقة .

الصفحة التاسعة للنقاش ، اية اقتراحات على  
الصفحة التاسعة ؟

الدكتور الكوفحي .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

في الفقرة الثانية وان مجتمعنا يرفض كل  
ما يسيء للأسلام الى آخر الفقرة ، الحقيقة ما  
قبلها يعني عنها واذا اصرينا على ان نبقىها  
فيجب ان لا ننظر بعين واحدة ، ان نضيف  
كلمة او حكومات لأن الحكومات التي تغتال  
الديمقراطية يوم يتقدم من خلال قناة الديمقراطية  
الاسلاميون يجب ان تدان ، وان الحكومات  
التي لا تسمح قوانين احزابها ان يقوم حزب  
على اساس الاسلام ودين الدولة الرسمي  
الاسلام في دشتورها ايضاً يجب ان تدان  
فلذلك حتى نكون منصفين او حكومات ، اما

هكذا من الأشغال

هكذا من الله على

الله ان من علينا بقبول بدل المعارضة والمواالة بقبول الرأي والرأي الآخر هذه واحدة . والقضية الثانية في آخرها وان المعارضة الشورية والديمقراطية انما تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة ، اقترح إضافة وهي تمثل المعارضة ، وهي تمثل الوجه الآخر للحقيقة ، ثم اقترح ثالث الجملة الفقرة الثانية ، وانا مجتمعنا يرفض كل ما يسيء .. الخ . اقترح اما حذف هذه العبارة او إضافة او حكومات نحن نرفض العنف غير المسؤول من الأفراد والأحزاب والحكومات ومن اي جهة صدر ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس ، انا اثني على تغيير عبارة المعارضة والمواالة بتعبير الرأي والرأي الآخر فقط ، اثني على هذا التغيير وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر : شكراً معالي الرئيس .

لي ملاحظة ، ان الاسلام الحقيقة الكبرى في هذا العالم وفي حياة امتنا دين الله والحقيقة الأكبر شأناً والأعلى شأواً ولا يمكن لقوة او فكر او سياسة ان يلبسها من هذا العالم ، الاسلام دين الحكمة والعقل والدعوة الى الله بالموعظة الحسنة والدفع بالتي هي احسن ، لقد الان جيد ، لكن اضيف هنا ، انه دين شامل

لكل نواحي الحياة وأن كان هذا الدين هو دين الحكمة والعقل والدعوة الى الله بالموعظة الحسنة والدفع بالتي هي احسن ، فهو دين القوة والتحرير والجهاد من اجل المستضعفين في الارض ومن اجل تحرير البلاد والعباد وفي الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ( رأس الأمر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله ) .

ومن هنا الحقيقة ارى ان توضع هذه العبارة ، حتى لا يكون مفهومنا للدين انه يقتصر فقط على نواحي الحكمة والموعظة الحسنة وكأننا منهزمون ، ونصور ديننا فقط كلمة ولكن هذا الدين هو دين قوة وتحرير ايضاً ، ارجو ان توضع هذه العبارة ، كما اضيف ايضاً شطب العبارة التي هي وان مجتمعنا يرفض كل ما يسيء للاسلام وكأننا ندافع عن هذا الدين ، فالدين لا يحتاج الحقيقة الى دفاع عنه ، لأنه دين الله ودين الاسلام ودين القوة وشكراً .

اصوات : نثني على هذا .

معالي رئيس المجلس : السيد ملفح الرحيمي .

السيد ملفح الرحيمي الفقرة الثانية : وان مجتمعنا يرفض كل ما يسيء للاسلام ويلطخ ، يشوه بدل هذه الكلمة .

معالي رئيس المجلس : الشيخ ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : الفقرة الاخيرة ارى حذفها لان ما قبلها يعني عنها .

معالي رئيس المجلس : الفقرة الاخيرة ؟ الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : وان مجتمعنا يرفض كل ما يسيء للاسلام الى اخر الفقرة ما قبلها يعني عنها .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : تصليح لغوي في اول سطرين من الفقرة الاولى يقول :

ان الاسلام هو الحقيقة الكبرى في هذا العالم وهو في حياة امتنا دين الله الاعلى شأناً . حتى لا تتكرر العبارة الحقيقة مرتين والكبرى مرتين .

معالي رئيس المجلس : الدكتور ذيب .

الدكتور ذيب خطاب : شكراً معالي الرئيس .

ارجو ان تصبح العبارة كما هي :

وان من فضل الله على هذه البلد ان من علينا بشورية تسمح للمعارضة ابداء رأيها بحرية ووضوح ضمن الدستور والقانون مع رفض كل ما يسيء للاسلام من اية جهة كانت رسمية او شعبية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : افضل ان تبقى العبارة والحقيقة الأكبر شأناً ، ان لا تصبح دين الله الاعلى شأناً ، لأن هذه قد تمس بأديان اخرى وخاصة في ديان المسيحية .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، هناك بعض الاقتراحات التي وردت ، بداية اقتراح الدكتور الكوفحي ، بإضافة او حكومات بعد لفظ جماعات .

هل يوافق المجلس على ذلك ؟

السيد الامين العام : ١٢ من ٥٥ .

معالي رئيس المجلس : وفشل الاقتراح ، هناك اقتراح بابدال المعارضة والمواالة بالرأي والرأي الآخر .

من مع الاقتراح ؟

اغلبية .

هناك اقتراح بحذف هذه الجملة ، ان مجتمعنا ولغاية شورها هل توافقون على الحذف ؟

السيد الامين العام : ١٢ من ٥٦ .

معالي رئيس المجلس : رتبني كما كانت ، هذه الاقتراحات التي وردت في الصفحة التاسعة بعد الاقتراحات التي اقرت ، دكتور ذيب نقطة نظام .

الدكتور ذيب خطاب : هناك اقتراح وثني عليه ، تشطب العبارة وتصبح كما يلي :-

وان من فضل الله على هذا البلد ان من علينا بشورية تسمح للمعارضة ابداء رأيها بحرية ووضوح ضمن القانون والدستور ، مع رفض كل ما يسيء للاسلام من اية جهة كانت رسمية او شعبية .

هكذا من الأشهر

معالي رئيس المجلس : هل ثني على هذا الاقتراح ؟  
السيد المقرر .

السيد المقرر : أقول تم التصويت على شطب الفقرة وتم رفض مبدأ شطبها من حيث المبدأ ، فلا ادري كيف يمكن إعادة التصويت مرة أخرى .

معالي رئيس المجلس : نحن لم نقر الشطب ، يعني هناك اقتراح بشطب هذه الفقرة وتم التصويت عليها وفشل الاقتراح .

هناك اقتراح بالتعديل من الدكتور ذيب خطاب ، مقترح الدكتور مطروح للتصويت مع من مع الاقتراح ؟ عد الاصوات .

١٣ وبقي النص كما كان ، الشيخ عبد العزيز ما هو اقتراحك ؟

السيد المقرر : اضافة بعد التي هي احسن ، وإن كان هذا الدين هو دين الحكمة والعقل والدعوة الى الله بالموعظة الحسنة والدفع بالتي هي احسن فهو كذلك دين القوة والتحرير والجهاد من اجل المستضعفين في الارض ومن اجل تحرير البلاد والعباد وفي الحديث ( رأس الأمر الاسلام وعموده الصلاة وفروه سنانه الجهاد في سبيل الله ) .

اقتراح الاستاذ عبد العزيز جبر .

معالي رئيس المجلس : اين موقع هذا الاقتراح ؟

السيد عبد العزيز جبر : في السطر

الرابع والدفع بالتي هي احسن .  
معالي رئيس المجلس : حسناً ، مع من مع اقتراح الشيخ عبد العزيز ؟ عد الاصوات .

السيد الامين العام : ١٨ من ٥١ .

معالي رئيس المجلس : وبقي النص كما كان ، الصفحة التاسعة مطروحة للرأي كاملة ، من مع نص اللجنة مع التعديلات ؟

موافقة .

الصفحة الأخيرة مطروحة للرأي ؟

موافقة .

هل توافقون على الرد كامل ؟

موافقة .

شكراً لكم وبذلك يكون المجلس الكريم قد اقر صيغة الرد على خطاب العرش مع التعديلات التي اقترت .

( وهذا هو نص الرد على خطاب الرش السامي كما اقره مجلس النواب الكريم ) .

بسم الله الرحمن الرحيم

رد مجلس النواب على خطاب

العرش السامي

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم أيده الله ورعاه ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،،

فانه لما يبرز الثقة بديمقراطية راسخة ، ويمت على العلمانية بشورية ثابتة ، ويوطد

بني هاشم حاملتي لواء حريتها ونهضتها وعلى الدوام .

يا صاحب الجلالة ،،،

ان مجلس النواب وقد تابع خطواتكم قبل عباراتكم ، وشاطركم مسؤوليات جساماً وتطلعات كباراً واعتاد أن يقيس الانجاز بحجم الموظف من جهد والمتوافر من امكانيات ، والواقع من ضغوط ومعوقات ليرى فيما تحقق على صعيد الهيكله ورسم صورة الوطن وأسس الحكم ، محل فخره واعتزازه ويسجل بالتقدير والشكر والعرفان ما تحقق على صعد البناء وفي المجالات كافة من مكاسب ومنجزات وثمرات.

ولبطل المجلس حريصاً على تأكيد دوره في عملية بناء هادفة من خلال ما هو اكيد تمثلكم له من تطلعات شعبكم الى نقله خطوة اخرى على طريق الوحدة والعدالة والحريه والديمقراطية ، بقوانين اكثر تطوراً ومعايير أكثر انضباطاً وأجهزة أدق انتقاء وتطبيقات أكثر احكاماً ، وليرقطع المجلس على نفسه الوعد بأن لا يدخر وسعاً ولا يدد وقتاً ولا يغمض عيناً في سبيل تدقيقها واخراجها قرة عين للقائد وشعبه وأمتة .

يا صاحب الجلالة ،،،

ولما كان قدر الحسين وقدر الأردن أن يكون قلب الأمة ورثتها موقعاً ودوراً وقيادة ، وكانت عمان الصوت الصادح والعرين الآمن لدعاة الوحدة ، فانه وإن لم يقدر للمشروع النهضوي العربي أن يحقق النجاح المطلوب

الأمل بمستقبل أكثر اشراقاً ، تفضل جلالتهكم بافتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الثاني عشر وقد شملكم الباري بموفور الصحة وأمدكم بأسباب القوة والذي تتوجه اليه بالدعاء بأن يقيقكم معيناً للصبر ووعاء للحكمة ونموذجاً للصمود ومعقد أمل الأمة في وحدة تتحقق ونهضة تتجسد وتاريخ يتجدد ، وراية الحق والحريه والعدل ترفرف في أرجاء الدنيا شامخة خفاقة .

يا صاحب الجلالة ،،،

ان مجلس النواب وقد تلقى كل كلمة وجمله ومعنى واشارة من خطابكم السامي بأذانه ووعيه ووجدانه ما زال يترسخ في عميق ادراكه ويتعاطف في مستقر قناعاته الأحساس بصديق الانتماء ، وقوة الاعتقاد ، والقدرة على البقاء وحتمية المضي قدماً والارتقاء ، وفي الوقت الذي يدرك فيه ما سيستقر في أسماع الملا من الناس وما هو مدرك مما يمكن أن يترتب عليه ، الا أنه قد مس بحرارة ما يجري في عروق شعبكم من ثبات ومضاء ، وهز بقوة أهدافهم أهداف الثورة العربية الكبرى ووضعهم وأبناء الأمة في نقطة الضوء ودائرة النور التي جليت عن بعضها بعض تعميم المرحلة وتظلم المتمكنين من أسباب القوة وجبروت القهر ، والذي لم يكن لهم وما أمكن لأحد من قبلهم أن يحو لهذه الأمة تاريخاً ، أو يبدل لها عقيدة أو يقتل فيها عزيمة ، أو يغير لها ثقافة أو يقيد لها حركة ، وذلك بفعل الأنداد من أبنائها والذي كان فضل الله كبيراً بأن يكون أجدادكم أعلام



تمسكاً بالذات واحتماء بالغير فإن المتغيرات من حولنا والذي استوعبها الأردن وأبدع في التعامل معها لدعو إلى أن تؤكد وقوفنا وراء جلالتهكم ونؤكد على تعلق عيون وقلوب أبناء الأمة بكم يرقبون لحظة تجد مساعي بناء صورة الأمة المنشودة .

لقد دعوت من لحظة وقوع فتنة الخليج إلى أن تحل الأمة مشاكلها بنفسها ، ولأقيم من جراء هذه الدعوة الصادقة الصافية العنت ، وسوء التفسير ، فحدث للأمة ما حلزتم من وقوعه من سفك الدماء ، وفراغ الخزان ، والاستخذاء للغرباء ، والصدوع لمشيتهم ، وروهن مقدرات الأمة لغير ابنائها .

وها هو اليمن الواحد ، الذي نعتز به ، ونفرح لبيات وحدته امام المحنة والفتنة ، يستأنف البناء بعد أن دفع ثمناً غالياً كان يمكن تفاديه لو التزمت كافة الأطراف والجماعات بوثيقة العهد والاتفاق . أما العراق الجريح فإن دمه ما زال يترى ، وقد نكل الحصار بابائنا ، لم يوفر منهم شيخاً أو شاباً أو جنيناً أو طفلاً أو مرضعاً .

ان مجلس النواب ليرجو جلالتهكم توظيف مكانتهكم وكلمتكم المسموعة لرفع الحصار عن العراق الشقيق ومن احق منكم بني هاشم لنجدة شعب العراق وآثالة عثرته .

يا صاحب الجلالة ،،،

ان مجلس النواب وهو يشد على ايديكم ويحملك طاقاتهم لتجسيد اهدافكم في

بناء دولة القانون والمؤسسات كنموذج للنظام العربي المنشود ليتطلع مع جلالتهكم الى تأكيد استقلال السلطات وتوازنها من خلال ما تم توفيره وتأمل توفيره للسلطة القضائية وما يعتبر تأكيداً له من استقلال السلطة التشريعية مالياً وإدارياً مع ما يعنيه ذلك من متطلبات .

وان مجلس النواب وهو يفخر بسياج الوطن ودرع الديمقراطية وحصن العدالة منتسبي القوات المسلحة وأجهزة الأمن والمخابرات والدفاع المدني باختلافها ليدعو الى تقديم كل أشكال الدعم والامكانات التي تبقىها عند أفضل مستويات الجاهزية والاستقرار وكرامة العيش والطمأنينة .

يا صاحب الجلالة ،،،

ان مجلس النواب وهو يفخر بما تم انجازه ليضع بين ايديكم تطلعات شعبكم الوفي والذي قد يكون ثقل الأعباء قد حال دون تحقيق المنشود منها في مجال الحد من مستويات الفقر واستفحال البطالة ولتكون محل تركيز حكوماتكم الرشيدة واهتمامها تخفيفاً للمعاناة وتمكيناً من الاضطلاع بدور البناء ، ولعل ما نشده من التضيق من الفوارق بين المستويات على صعيد الأمة هو ما نحن أكثر جدارة به وقبرة عليه في تجربتنا الأردنية بما يحقق الاعتماد على الذات واحياء الكامن من الطاقات والمشاركة في بناء المشروعات ، واعتماد التخطيط العلمي واضح الغايات والخطوات .

يا صاحب الجلالة ،،،

طلبة التحديات الداخلية التي تهدد أمن مجتمعنا واستقراره ، الأمر الذي يتطلب ضياغة نهج اقتصادي واجتماعي متوازن يأخذ بعين الاعتبار إعادة توظيف الامكانات المالية المتاحة وفق منظور اقتصادي تنموي مستقر من النواحي كافة ، السياسية والتشريعية والنقدية والادارية بالإضافة الى العمل الجاد على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة .

وبالإضافة الى أهمية تطوير التشريعات المالية والاقتصادية ، وفي هذا الوقت بالذات ، وخاصة فيما يتعلق بتشجيع الادخار والاستثمار وايجاد المناخ الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية فإنه لا بد من التأكيد على توفير الاستقرار للجهاز الاداري التنفيذي لمؤسسات الدولة ، بحيث يكون النسيج المؤسسي واضحاً ومتكاملاً ويؤمن الاستمرارية والكفاءة للتخطيط والتنفيذ .

وفي هذا المضمار وفي الوقت الذي نعتقد فيه أن الاستثمار واستئناف الزخم الاممائي هو الذي يوفر الأساس لمعالجة مشكلتي البطالة والفقر فإنه لا بد من تنظيم سوق العمل الداخلي والاعتماد على العمالة الأردنية في جميع مجالات التنمية وابلأ التدريب المهني الأهمية ، الذي يستحق وتحسين كفاءة التدريب والاستيعاب التقني .

يا صاحب الجلالة ،،،

إننا لنكبر ما ورد في خطاب جلالتهكم . من توجيه تربوي يتناسب وطبيعة المرحلة القادمة وتحدياتها .

ان مجلس النواب وهو يرى الدستور والميثاق ثوابت ومراجع ومعالم هادية ، ليتطلع الى خطوات أكثر تحديداً تبنها حكومتكم الرشيدة في مجال المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز الا بحسب الكفاءة والجدارة ، وبما يمكن من نفي كل احساس بالاخلال أو الخروج وذلك باتاحة الفرصة أمام عملية التدقيق والتثبت والوثوق وما يلزم من أسس وضمانات ، واننا نرى معكم بان حسن تطبيق القوانين وامتناد مظلة المساءلة التشريعية على اجهزة الادارة المركزية واللامركزية والمؤسسات العامة ذات الاستقلال النسبي ضماناً لبلوغ الحياة الأفضل ، وتحقيق للوفر في النفقات والمستوى أداء أعلى واحساس بالعدالة أكبر ، وتمكين لكل من أن يضطلع بدوره في موقعه بجدارة واقتدار .

ان الحنكة والخبرة القيادية التي طالما مكنت الاردن من الخروج معاني من الأزمات الداخلية والاقليمية لا بد من أن توظف في تهية الأردن للانتقال الى مرحلة الكفاءة والكفاية الاقتصادية في مواجهة مشكلات المستقبل بما يحمل من تحديات .

وان دعوة جلالتهكم المستمرة لبناء الدولة الأردنية العصرية المنيعة على أساس العدل والحق والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعا تستوجب من الدولة التوجه الفاعل لمحاربة معضلة البطالة والفقر والتي تصيب قطاعات واسعة من الشعب وهي المعضلة التي تأتي في

هكذا من الأشهر

هكذا من الأهل

وإن المحافظة على هوية الأمة الثقافية والتربية الحضارية ليزيدنا تماسكاً بثوابنا الإيمانية العربية الإسلامية ، محافظون على الرسالة الكريمة التي حملها جدكم الأعظم صلى الله عليه وسلم وآل بيته الأطهار وجسدتها فلسفة التربية والتعليم النابعة من العقيدة والقيم العليا للأمة العربية ، داعين لأن تتعاون مؤسسات الجامعات والأوقاف والتربية والتعليم والثقافة والشباب والتوجيه والإعلام في بناء شخصية المواطن العربية الإسلامية بقلب وعقل مفتوح على العصر وحاجاته غير مقطوع عن جذوره الحضارية ورسالته الإسلامية وانتمائه القومي لعروبه وإسلامه .

يا صاحب الجلالة ،،،

إننا نتخذ من هذه الفرصة الطيبة مناسبة لتوجه من أهلنا الفلسطينيين ، سواء كانوا في الضفة الغربية المحتلة ، أو غزة هاشم الصامدة ، أو في أي مكان من هذه المعمورة ، بالتأكيد على أن الأردن ما تغير ، عربي الوجدان ، صادق الانتماء ، نقي الطوية في كل ما هو خير لهم وللعرب ، وإن فك الارتباط القانوني ، والإداري مع الضفة الغربية المحتلة ، لم يكن ، ولن يعني بأي حال من الأحوال إن ندير لهم ظهورنا ، بل سنظل على العهد الذي عرفونا عليه ، املنا من أمهم وألمنا من ألمهم ، مقدراتنا في دعمهم ، ومساعدتنا لصالحهم . وإننا لنقبل ما يقبلون لأنفسهم ونحرم خيارهم وأرادتهم في السير بقضيتهم بالنهج الذي يرون أنه الأصوب .

إن التطورات الأخيرة في المنطقة مناسبة لتذكر ونذكر بأن هذا البلد ما فتىء منذ لحظة قيامه يعيش القضية الفلسطينية . حدثاً إثر حدث ، ونكبة بعد نكبة ، وتلقى من صدماتها ما يتلقى ، ويكابد من وبلائها ما يكابد ، بكل شرف ورجولة ، دونما حساب للربح والخسارة ، ولطالما جاهد وضحي ووضع ديمونه على المحك ، كل ذلك ليقوم بواجبه تجاه نرى فلسطين الحبيبة وأهلها ، وليؤدي الدور الذي تمليه الأخوة العربية الإسلامية ، وتقتضيه ما التزمت به الثورة العربية الكبرى من مبادئ .

وما ينبغي لنا أن ننسى أن الأردن كان دوماً مهدداً من الأعداء والحوصم وأن الدفاع عنه ، والبقاء عليه لنورته للأجيال من بعدنا سليماً ، قوياً ، عزيزاً ، هو حق ، كما هو واجب في آن واحد .

يا صاحب الجلالة ،،،

وكما قلتم إن القدس هي : جوهرة السلام ، فهي جوهرة الإسلام ، وهي ملك العرب ، وجزء غالي من تراب فلسطين .

وما من منصف إلا ويشيد بجهد آل البيت في الحفاظ على القدس تراباً ومقدسات ، منذ اختارها الله لحكمة تقتضيها ، مسرى لنبيه محمداً صلى الله عليه وسلم وقبله أولى له ومنطلقاً لمراحه ومسجداً تشد إليه الرحال ، كما اختارها الله لمهداً لنبيه عيسى عليه السلام .

وإن مجلس النواب ليدرك من موقع مسؤوليه ممثلاً للشعب الأردني مخاطر التخلي

عن رعاية الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة ، في هذه المرحلة التي لن يكون فيها هذا التخلي مضموناً لصالح اشقائنا في السلطة الوطنية الفلسطينية الذين لا ننافسهم على شيء ، وإنما يعني ذلك تسليمها لوزارة الأديان الإسرائيلية ، وبلدية القدس المدارة حالياً من قبل هيئة بلدية إسرائيلية صرفة ، وذلك وفقاً لقرار الكنيست بضم القدس ، ذلك القرار الذي لم نعرف به ، ولن نعرف به ، كما لم نعرف به هيئة الأمم المتحدة ، بل لم نعرف به أي دولة من دولها الأعضاء .

يا صاحب الجلالة ،،،

إننا نشحن عالياً جهود جلالتهكم الموصولة للسلام العادل والشامل الذي لن يتحقق إلا باستعادة الأرض والسيادة العربية على كافة الأراضي المحتلة في الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان ووفق كل الشرائع ، ومنها شرعة الأمم المتحدة الذي عبرت عنه تكراراً بقراراتها .

وإن مجلس النواب سينظر في مشروع قانون معاهدة السلام الذي ستقدم به الحكومة ، وفقاً للمادة ٣٣ (٢) من الدستور ، ليصدر فيه قراره الذي يرتقيه بما يتفق مع مسؤولياتنا الوطنية .

يا صاحب الجلالة ،،،

إن الإسلام الحقيقة الكبرى في هذا العالم وهو في حياة امتنا دين الله والحقيقة الأكبر شأناً ، والأعلى شأناً ولا يمكن لقوة أو فكر أو سياسة أن يلغيها من هذا العالم . والإسلام دين

الحكمة والعقل والدعوة إلى الله بالموعظة الحسنة ، والدفع بالتي هي أحسن ، ولئن واجه كثير من دعاة الإسلام الاستبداد والظلم بأساليب لا تتفق مع سماحة الإسلام فأن الأردن يحتر بوسطيته وديمقراطيته وشوراه ، والذي جعل من التعددية شعاراً لدولته ، وجامعاً لشعبه ، وحصناً لأمنه تحت القيادة الهاشمية وإن من فضل الله على هذا البلد ، أن مع علينا بقبول الرأي والرأي الآخر ضمن الدستور والقانون ، وإن المعارضة الشورية والديمقراطية إنما تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية .

وإن مجتمعنا يرفض كل ما يسيء للإسلام ويلطخ صورته مما يصدر عن أفراد أو جماعات أو حكومات مما نشهده في أقطار شتى من هذا العالم ، حمانا الله من شرورها .

يا صاحب الجلالة ،،،

إن تمسكنا برسالة الثورة العربية الكبرى لوحدة العرب وحرمتهم وكرامتهم وتشبينا بأسلوب الحكم الذي ارتضيناه شعباً وقيادة على مبادئ الشورى ، والديمقراطية وحقوق الإنسان ، وحرمة ، وكرامته ، والتعددية السياسية ، والاعتدال في الفكر والسياسة ، ومشاركة الشعب ، ومكاشفته ، والثقة فيه ، والركون إلى قدرته على التعامل مع حقائق العصر ، وتفهمه للمستجدات ، وواقعيته في الحكم على الأمور ، ... كل ذلك يجعلنا أكثر منعة ، وأقوى لمة كما يجعلنا محل إعجاب اخواننا الذين ربما تطلعوا لخيارنا باعجاب ،

هكذا من الله أهل

وربما نسجوا على منوالنا ، فاقتربوا بأسلوب حياتهم منا واقربنا منهم فنكون بذلك قد بنينا هذا البلد وخدمنا هذه الأمة ... امتثالا لقولكم الشهير قبل ثلاثة عقود .

يا صاحب الجلالة ...

لقد جهدتم ، وشعبكم العربي الأصيل الوطني النبيل ، من اجل امتكم وحررتها ووحدتها ، ولاقيتم من جراء جهادكم التكرار والعدوان ، ولكن الله اكرمكم في الحياة الدنيا ان تروا من شعبكم ما لا يراه قائد في حياته حياً ، ووفاء ، وولاء ، وثقة فيما يصدر عنكم من مواقف ، وما ترون الى تحقيقه من رؤى وآمال لخير الشعب ، وصالح الأمة ، تطلعاً الى رضى الله عنكم ، وانصافاً لكم ممن سيرثنا من أجيال .

والله تعالى ندعو واليه نضرع ان يحفظ امتنا ووطننا ، وان يطيل في عمر جلالكم ويمدكم بموفور الصحة ، ويمدكم بنصر من عنده .

« ولينصرن الله من ينصره ، ان الله لقوي عزيز » صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حكم خير م. سعد هائل السرور  
أمين عام مجلس الأمة رئيس مجلس النواب

معالي رئيس المجلس : الاخ عبد الكريم نقطة نظام

السيد عبد الكريم الدهمي : النظام

الداخلي يقول :

ان ينتخب المجلس وفداً يرافق الرئيس الى الاعتاب الملكية لتقديم الرد على خطاب العرش السامي .

اقترح ان نفعل هذا النص الذي تجاوزناه في دورات سابقة وكان المجلس بمجمله يرافق الرئيس لرفع الرد ، اقترح ان نفعل هذا النص مع شرف ذهاب المجلس ، كاملاً الى هذا الرد ، فيجب ان تبحث هذه النقطة اما ان تذهب لجنة واما يذهب وفد ، واما ان يقرر المجلس ان يذهب بجميعه مع الرئيس لرفع الرد الى الاعتاب الملكية شكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الكريم الكباريتي .

السيد عبد الكريم الكباريتي : استقرت الاعراف البرلمانية ان يذهب ويتقدم امام جلالة الملك بالرد على خطاب العرش السامي وشكراً .

اصوات : ثلثي .

معالي رئيس المجلس : ستقرر الرئاسة شكل وكيفية وتوقيت تشرف بلقاء صاحب الجلالة لغايات الرد على خطاب العرش ، اما المجلس كاملاً او من يمثل هذا المجلس وشكراً .

تفضل .

السيد عبد الكريم الدهمي : ارجو ان اوضح التي لم اقصد حرمان المجلس وحرمان اي عضو من المجلس من الذهاب للتشرف بلقاء جلالة الملك ورفع الرد الى اعتابه السامية ،

ولكنني قصدت ان هذه النقطة يجب ان تبحث ويجب ان يقول معالي الرئيس فيما اذا كان المجلس سيذهب بكامله او سينتخب وفداً لهذه الغاية .

هذا ما قصدت ولم اقصد شيئاً آخر فارجو عدم المزاودة علي في هذه النقطة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي سنطلب ان يذهب المجلس بكامله للقاء صاحب الجلالة . شكراً لك ، السيد بسام حدادين نقطة نظام تفضل .

السيد بسام حدادين : سيدي النص يقول ان المجلس يقرر مع احترامي وتقديري لثوابت رأيك وانا مع ذهاب المجلس كاملاً لكن لنقرر ذلك ، لنقرر كمجلس ، لن يقرر . لي طرح على التصويت مشان الله الاعراف البرلمانية نحترمها ، بدنا نكرس تقاليد البرلمانية راقية بالتوافق .

معالي رئيس المجلس : اذا سمحت اخ بسام ، الحقيقة لم يطرح الزميل عبد الكريم هذا الخيار ، الزميل عبد الكريم استفسر ان كان المجلس سيذهب كاملاً ام جزء من المجلس فقط ، ليس هناك مقترح مطروح للحوار الحقيقة ، هو استفسر ان كان المجلس سيذهب كاملاً ام جزء من هذا المجلس وشكراً .

البند الاخر على جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

٤ - كتاب دولة رئيس الوزراء الانمخ رقم ١١٠٨١ تاريخ ٢٧-١٠-١٩٩٤ والمتضمن مشروع قانون تصديق معاهدة السلام المقفودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤ ( مع اعطائه صفة الاستعجال ) .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء  
الرقم ١١٠٨١/٣٠/٩/١  
التاريخ ١٤١٥/٥/٢٢  
الموافق ١٩٩٤/١٠/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب

أهت اليكم طيبا ب ٢٠٠ نسخة من (مشروع قانون تصديق معاهدة السلام المقفودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤ ) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ مع المعاهدة الملحقة به ، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره مع اعطائه صفة الاستعجال .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان مع نسختين من مشروع القانون .



هكذا من الأشهر

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤  
قانون تصديق معاهدة السلام

يسن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة دولة اسرائيل

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تصديق معاهدة السلام بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر معاهدة السلام الملحق بهذا القانون والمفقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل صحيحة ومعتمدة نافذة بالنسبة لجميع الفئات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .  
١٠/٢٧/١٩٩٤ .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام  
الاستاذ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً  
معالي الرئيس .

هناك مخالفة للنظام الداخلي وهناك مخالفة دستورية ، أولاً المخالفة النظامية تتمثل بأن المعاهدة الملحق بمشروع هذا القانون لم ترفق مع جدول الاعمال ، اوسلت اليها الآن

ونحن في الجلسة ، ولذلك لا مجال لأحالة هذا المشروع لأية لجنة قبل أن نرفق المعاهدة مع مشروع القانون ونقرأها ثم نقرر الاحالة او الرفض ، ولذلك اقترح تأجيل هذا البند من جدول الاعمال الى جلسة قادمة هذا اقتراح اولي .

المخالفة الدستورية تتمثل في ان المعاهدة قد وقعت بالاحرف الاولى كمسودة ، ثم جرى توقيعها بالصيغة النهائية في الاحتفال المعروف في وادي عربة يوم الاربعاء الماضي ، واذا رجعنا للدستور والمبادئ العامة الدستورية، نجد انه كان من الواجب على الحكومة ان تعرض المعاهدة على المجلس عندما وقعت بالاحرف الاولى كمسودة . وليس الآن ، اذا ما الفائدة من عرضها الآن ؟

صحيح انه قد تكون هناك اغلبية في المجلس توافق على المعاهدة ولكنه من الاكرم لهذه الاغلبية وللمجلس الكريم عامة ، كان يجب ان تعرض في حينها وفي موعدها الدستوري ، اما وقد وقعت نهائياً فلا اعتقد انه اصبح من الضروري عرضها على المجلس فالمادة (١/٣٣) ، من الدستور :

يجوز للملك ان يعلن الحرب ويمقد الصلح ، ويرم المعاهدات والاتفاقات .

واذا قيل ان الفقرة الثانية من المادة (٣٣) من الدستور توجب عرضها على المجلس ، فقد خالفت الحكومة الدستور ، عندما لم تقدمها في موعدها الدستوري وقبل التوقيع النهائي اي بعد ان وقعت كمسودة ، وهو عرق صبارخ

للدستور يقتضي منا مسألة الحكومة عنه ، فاقترح اذا لم يؤجل هذا البند حسب اقتراحي على مخالفة النظام الداخلي اقترح مواخلة الحكومة وطرح الثقة بها لهذا السبب الهام والدستوري ، واحتراماً للدستور الذي اقسنا جميعاً بالحفاظ عليه وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابده .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : معالي الرئيس لن اتدخل في موضوع المعاهدة ولا في محتواها ولكنني سأدخل بالشكليات التي تحدث عنها معالي الزميل النائب المحترم الاستاذ عبد الكريم الدغمي ، بداية النظام الداخلي ينص على توزيع القانون ولا ينص على توزيع مرفقاته ومع ذلك مرفقاته وردت مساء الخميس ووزعت على النواب مقابل التوقيع ، المرفقات ، وزع القانون مسبقاً ، اما ان جئنا الى موضوع التوقيع فالاتفاقية توقع من السلطة التنفيذية ولا توقع من مجلس النواب ، ولكن النص الدستوري يقول :

حتى لو وقعت ، ان كان يترتب عليها اي نفقات او انها تمس بالحقوق العامة او الخاصة للمواطنين الاردنيين ، لا تصبح نافذة ، الا اذا اقترها مجلس الامة ، وبالتالي هي معروضة على مجلس الامة لتصبح نافذة ، وليس هناك اي مبرر ان لا توقع ، بل العكس لا يجوز ان تعرض معاهدة الا اذا كانت قد وقعت لكن توقيعها لا يجعلها نافذة ، ولنقرأ النص ايها

الاخوة البند (الاول) من المادة (٣٣) :

الملك هو الذي يعلن الحرب ويمقد الصلح ويرم المعاهدات والاتفاقات .

وعبارة الملك هنا تعني السلطة التنفيذية ، لأن الملك يمارس صلاحياته بواسطة وزرائه ، انتهى الحكم هنا .

الآن في كل الاتفاقيات هذا يتم ، فترم الاتفاقية من قبل السلطة التنفيذية .

بأني البند (الثاني) ليتحدث عن نوع خاص من المعاهدات والاتفاقات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئاً من النفقات او مساس في حقوق الاردنيين العامة او الخاصة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الامة ، بمعنى اخر ان توقيعها قد تم ، وتوقف النفاذ على موافقة مجلس الامة ، فالحكومة لم تخالف الدستور ، ولن تخالف الدستور ولا تقبل ان تخالف الدستور ، وانما تلتزمه نصاً وروحاً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ العكور .

السيد عبد الرحيم العكور : شكراً  
معالي الرئيس .

مع تأييدي الكامل لما تفضل به معالي الاخ الزميل عبد الكريم الدغمي ، اضيف الى نقطة ابعد مما اثاره الاخ عبد الكريم انا اطالب برد هذه الاتفاقية من حيث هي :

ذلك ان هذه الاتفاقية قد خالفت النص في المادة الاولى من الدستور والتي تقول :

ان للملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه والحكومة قد وافقت على ان تتنزل وتتنازل عن جزء من ارض المملكة الاردنية الهاشمية قبل ان يعود الى سيادة الدولة، ذلك ان اذا كانت الحكومة تريد ان تؤجر كما قالوا في الاتفاقية جواز تأجير الارض فنقول لا بد ان تعود الى سيادة الدولة أولاً ، والدولة بعد ذلك بالخيار ان تؤجرها او لا تؤجرها ، اما ان يفرض اليهود موضوع التأجير فهذا هو المرفوض ، وانا اطالب برد الاتفاقية من حيث المبدأ وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي عبد الرؤوف نقطة نظام .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : سيدي الرئيس لقد دخل الزميل المحترم في مناقشة محتوى المعاهدة، ونحن نخالفه جملة وتفصيلاً في موضوع التأجير بأن تأجيراً لم يتم ، وما دمننا سنختلف في تفسير هذا الموضوع فلا يجوز الدخول فيه .

الموضوع المطروح اما ان يردّها او ان يقبل احوالها او ان يقبل مناقشتها في هذا المجلس ومباشرة ، الاتفاقية لم تقرأ بعد ، ولم ينحس فيها ، ولم تطرح عليها نقاط ، دخل في نقاش حول موضوعاتها ، وكلمة تأجير لم ترد في هذه الاتفاقية في أي نقطة او باب ، انا اعتقد ان اثاره هذه المواضيع تسبقاً هو مصادر على الحق والحقيقة وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام .

للاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

نقطة النظام تتعلق في حتمي كطالب للحديث عندما ذكر اسمي من قبل معالي الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة من الحكومة .

معالي رئيس المجلس : هل ذكر اسمك؟

السيد عبد الكريم الدغمي : نعم ذكر اسمي ، وانا اذكرك بالاحترام ايضاً ، ولكننا مختلفين من حيث النظام والدستور ، سيدي الرئيس اكرر بأن هناك مخالفة للنظام الداخلي بأن مشروع القانون وزع علينا دون ان نعرف محتواه ، لأن المادة الثانية من مشروع القانون تقول :

تعتبر المعاهدة المرفقة في هذا القانون ، ولم ترفق واذا قيل انها وزعت مقابل التوقيع فانا لم تصلني وانا صادق ومستعد لاحضار الموظف في المجلس الذي احضر لي اياها بعد ان افتتحت الجلسة معالي الرئيس ، هذا جانب .

الجانب الاخر النظام الداخلي ايضاً يقول والاسعاد عبد الرؤوف معلماً فيه ، في النظام الداخلي يقول :

انه لا يرفق اي مشروع قانون الا مع الاسباب الموجبة ، اين الاسباب الموجبة ؟

اذ اطلعنا لم نجد اسباباً موجبة لهذا المشروع ، فقط هناك ورقة مكتوب عليها المادة (١) ، المادة (٢) ، المادة (٣) ، ولم ترفق

فيه ، انا اريد ان اركز على النقطة التي اثارها الزميل عبد الكريم الدغمي ، الاجراء الشكلي بالاسباب الموجبة واي قانون او مشروع قانون اولى من هذا القانون ، واخطر من هذا القانون الذي جاء عارياً عن الاسباب الموجبة لهذا القانون ، هذا واحد .

الثاني ، سواء ذكر معالي ابو عصام او الاخوة الآخرين انه هناك تناقض او ليس هناك تناقض ، نحن قرأنا من الصحف هذه المعاهدة ، وفيها تناقض واضح مع الدستور حتى لا يطول الحديث بين الفريقين الذي يقول هناك تناقض ومخالفة صريحة للدستور ، وبين ما يزعم ان لا مخالفة . اقترح ان نحول الى المجلس العالي لتفسير احكام الدستور وهو المجلس المختص الذي يقول قوله فيها ، فان قال انها غير مخالفة ، فعندئذ قطعت جبهة قول كل خطيب ، شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : معالي الدكتور عبدالله السور .

الدكتور عبدالله السور : سيدي الرئيس يأتي بعض الزملاء الا ان يدخل في جوهر المعاهدة ، يعني هو يبدأ بنقطة تنظيمية ولكنه ينتهي يبحث صلب وجوهر المعاهدة ، وهذا ليس من النظام في شيء الحقيقة ، الآن اثبت من قبل الزميل عبد الكريم الدغمي نقطتان اؤيده فيهما وثالثة اعارضه فيها .

أولاً : لم يوزع الملحق الا هذا الصباح وانا لم افحه بعد من حيث الشكل ، والاسباب الموجبة لم ترفق ، هذه حقيقة لا

لا اسباب موجبة ولم ترفق المعاهدة . المعاهدة جاءت الآن ، انا لا اعتد قراءة الصحف ولا اعتد قراءة المعاهدة من اي مصدر كان ، انا اعتد بالمعاهدة التي ترسل اليها من الحكومة ، هذه هي الصيغة الرسمية للمعاهدة ، والتي يجب علينا ان نقرأها ثم ندخل في موضوعها الى الاقتراحات التي تفضل باحدها النائب الاخ عبد الكريم العكور ، فأقترح الاخ العكور اعتقد انه متأخر ليس الآن مكانه ، نحن اقتراحنا في الشكل بأن الحكومة لم ترفق لنا معاهدة ، وان الحكومة لم ترفق لنا الاسباب الموجبة لذلك يؤجل اقتراحي بالتأجيل ، يؤجل هذا البند الى جدول اعمال جلسة قادمة ، حتى تكون الاوضاع سليمة ولا مجال للافتتاحات على النظام الداخلي معالي الرئيس وانت حامي النظام ، وانت حامي الدستور في هذا المجلس ، لا مجال للافتتاحات على النظام الداخلي بحجة اننا متعجلون بهذه الاتفاقية يومين او ثلاثة ليست مشكلة ، المفاوضات صارت لها من سنة ٩١ ، ما انتهت الاتفاقية الا اول امس ، فخليها كمان يومين ، تعرض وتقدم بشكل صحيح ، بشكل نظامي ودستوري صحيح ، ثم ندخل بالاقتراحات الدستورية الاخرى ومنها اقتراحي او اقتراح الشيخ العكور وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ان هذا الموضوع سيطول الحديث

هكذا من الأهل

جلسة أخرى صباح الغد لهذا الحث وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً ، اقتراح توفيق لا محبة بالحكومة ولا كرهاً لمجلس النواب ، ولكن لمصلحة الوطن ، فارجو من معالي الرئيس ان يحدد جلسة غداً او بعد غد تستطيع الحكومة ان ترسل الاسباب الموجبة لمشروع القانون وتتفق على ذلك ولا اربح ان يكون هناك شد حبل من الال في مناقشة هذا الامر وشكراً معالي الرئيس .

اصوات : تنفي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : السيد هشام حدادين .

السيد هشام حدادين : شكراً معالي الرئيس .

انا اود ان اقترح على المجلس الكريم ان يطلب من الحكومة عرض المهادنة على الاستفتاء العام قبل ان نعالق البنا ليقول الشعب رأيه في هذا الموضوع العام وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ محمد عودة نجادات .

السيد محمد عودة نجادات : سيدي اولاً انا استغرب موضوع طرح المهادنة على الاستفتاء العام ، هل نحن لا نمثل الشعب الاردني بالكامل ؟

نحن نمثل هذا الشعب ، من ناحية

بستطيع نفيها احد ، ومن قال انها وزعت مقابل التوقيع فربما وقع هو ولكن ولم يوقع مجلنا وعلينا احترام المجلس بادق التفاصيل وممارساته ، ولكني اخالف الزميل الدغمي بالمادة (٣٣) وهي النقطة الاهم والاحظر في كل ما قيل ، هو قال ما قيمة بحث المجلس لها ما دامت وقعت ، وكثير من الناس يقولون هذا القول ، ولكنه بحسب ظني ليس قولاً صحيحاً ، لماذا ؟ لان المادة (٣٣) فيها فقرتان فرعيتان ، الفقرة الاولى تقول :

الملك هو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويرم المهادنات .

المادة الثانية تتحدث عن دور مجلس الامة ، المشرع لم يضع هذا الترتيب عفر الحاضر ، لماذا لم يقلب الثانية قبل الاولى ، او الاولى قبل الثانية ؟

لأن التتابع الزمني مقصود لذاته ، اي ان الملك يعقد ويرم ويوافق ثم يبحث المجلس وليس العكس ولذلك لا يجوز فصل تتابع الفقرتين زمنياً الاولى تلوي الاخرى عن جوهر الموضوع ، ولذلك ما نحن به باعتقادي صحيح ، وما تم توقيعه من ناحية الشكل صحيح وبقي بحث الجوهر ، ولكني اريد ان اؤكد مرة اخرى سيدي الرئيس ان الملاحق هي جزء من المهادنة وتبسيط القول شديد ان يقال بأن الصفحة ذات الخمس اسطر التي وزعت يوم الخميس هي المهادنة ، المهادنة هي بالمرق ، ولذلك واحتراماً حقيقة لممارسات هذا المجلس وانضباطاً فنادقاً مع الشكل ارجو ان تنقد

الجلسة وهذا لم يحصل ، النظام الداخلي ينص على ارسال الاسباب الموجبة وهذا لم يحصل تفضل الزميل الدكتور عبد المجيد العزام وطلب وضع الأمر بالتصويت ، وانا اقول نقطة النظام لا يجوز التصويت في معرض النص ان كان ما قلته انا ليس بالنص فكلامي فارغ ، وان كان بالنص لا يجوز طرحه ، ويجب احترام النظام الداخلي .

معالي رئيس المجلس : معالي عبد الرؤوف .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : النظام الداخلي يوصلنا في موضوع ان يعرض فوراً على المجلس ام لا ، ولنقرأ المادة (٣٩) :

لا يوضع مشروع اي قانون موضع البحث والمناقشة في المجلس ما لم تكن نسخة قد وزعت على الاعضاء قبل ثلاثة ايام على الاقل من البدء بالمناقشة فيه على انه اذا كانت هنالك اسباب اضطرارية تستدعي النظر فيه حالاً فيجب على الرئيس ان يضع ذلك في الرأي فاذا اقرته الاكثية يقرأ في الحال علناً والا فينتظر مرور المدة المذكورة .

قرار صفة الاستعجال الغي الايام الثلاثة ، ولنرجع مرة ثانية للقراءة :

لا يوضع مشروع اي قانون موضع البحث والمناقشة في المجلس ما لم تكن نسخة قد وزعت على الاعضاء قبل ثلاثة ايام على الاقل .

اخرى انا اعتقد ان المعاهدة دستورية ، والمرحلة حالياً مطلوب منا ان ندرسها ولنا الحق ان نرفضها او نقبلها ، لذا اقترح احالتها على لجنة الشؤون الخارجية لدراستها ، ومعنا كتاب متسع من الوقت لدراسة المعاهدة ومن ثم مناقشتها وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم ، الاستاذ عبد المجيد العزام .

الدكتور عبد المجيد العزام : فيما يتعلق بدستورية الاستفتاء ، فنص المادة (٣٣) (٢) واضح ، هذا من صلاحيات المجلس وليس خاضع للاستفتاء اود ان اقرأ الجزء الثاني من المادة (٣٩) :

على انه اذا كانت هنالك اسباب اضطرارية تستدعي النظر فيه (اي في مشروع القانون) فيجب على الرئيس ان يضع ذلك في الرأي فاذا اقرته الاكثية يقرأ في الحال علناً .

انا اثني على رأي الزميل نجادات ان يطرح ذلك هنا ، اي تحويل مشروع القانون على اللجنة الخارجية واذا حصل على الاكثية فيحول على لجنة الشؤون الخارجية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبدالله النصور نقطة نظام .

الدكتور عبدالله النصور : سيدي لا تجزع من نقاط النظام ، فاذا وجدت ان تقطعي ليست نقطة نظام ارجو ان تحرمني من النقاش اسبوعاً كاملاً ، سيدي النظام الداخلي ينص على توزيع مادة البحث قبل ثلاث ايام من



على أنه استثناء مما سبق استثنى ثلاثة أيام.

على أنه إذا كانت هناك أسباب اضطرارية تستدعي النظر فيه حالاً فيجب على الرئيس أن يضع ذلك في الرأي فإذا أقرته الاكثية يقرأ في الحال علناً.

انا تحدثت اخي الدكتور عبدالله عن تلك الجملة ، تستطيع الحكومة اي حكومة ان تأتي الى المجلس وهو منعقد بقانون بصفة الاستعجال فتضعه بين يدي طالبة ان ينظر فيه فوراً لكن المجلس يملك ان يقول لها لا ، المجلس صاحب سيادة مطلقة على حقه في النظر عاجلاً أم آجلاً ، لكن الطلب حق من حقوق الحكومة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : نقطة النظام للاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

إذا لم تكن نقطة نظام فعاقيني بالمقاب الذي طلبه زميلي أبو زهير وزائدة يومين كمان ، سيدي الرئيس رد الحكومة على موضوع النظام والاستعجال ، رد على جانب واحد من مخالفة النظام أو مخالفة هذا للمشروع للنظام الداخلي ، أو مخالفة وضعه على جدول الاعمال بهذه الصورة للنظام الداخلي ، لكن لم ترد على الجانب الآخر وهو أرفاق الأسباب الموجبة ، المادة التي قرأها ، فمعالي الزميل من الحكومة لم تتضمن استثناء من الأسباب الموجبة ، تضمنت

استثناء من الايام الثلاثة التي وزعوا فيها مشروع القانون ، لكن انا مخالفتي او نقطتي في النظام من شقين ، الشق الثاني هو الأسباب الموجبة ، الأسباب الموجبة غير مرفقة مع هذا القانون ، لذلك حسماً للنقاش وانت حامي النظام معالي الرئيس ، ولا تقبل ان يخرق النظام من جميعاً ولا نصوت على هذا الامر ، انما توضع جلسة حسب اقتراح الاخ الدكتور محمد الزين وحسب ما اقترحت انا في البداية تعين جلسة بكرة بعد بكرة وترفق الحكومة الأسباب الموجبة وتكون قد اخذنا الوقت الكافي لقراءة المعاهدة ثم نقلها من حيث المبدأ او نرفضها ، تحال للجنة او لا تحال وهكذا يتم الأمر حسب النظام وشكراً .

معالي رئيس المجلس : دكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

اقرأ المادة (٣٨) من النظام الداخلي :

يرسل سكرتير المجلس الى كل عضو نسخة من مشروع القانون الذي يراد عرضه على المجلس مع اللائحة المختوية على الأسباب الموجبة لوضعه .

اما بالنسبة لرد الحكومة حول الأسباب الاضطرارية ، فأين الأسباب الاضطرارية ؟

المفروض ان تكون الأسباب الاضطرارية مرفقة مع الأسباب الموجبة لعود وترجع الى اقتراح الزميل محمد الزين بتأجيل هذه الجلسة حتى يتمكن الحكومة من ايراد الأسباب الموجبة

وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف .

خطيرة يفترض ان تأتي الأسباب الموجبة فيها في صفحات مقمعة لدى الجهة التي تقتنع بها ، اما ان يقال كتبت الآن الأسباب الموجبة وهي سطر او سطرين ، هذا استخفاف لهذا المجلس وشكراً .

معالي رئيس المجلس : تفضل معالي الوزير .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : سيدي الرئيس انا لا اعتقد ان من حق احد فينا ان يبدأ بالإستشارة بتعايير ليست مقبولة في التعامل بين الزملاء ، ولا بين النواب والحكومة ، من المقبول لي نائباً ولا وزيراً ان استخف بمجلس انا عضو فيه ولا اقبل هذه الصفة ان تطلق علي ، ولا اقبل ان تستدرج لصراع سابق لأوانه ان يجري بحث هذه الاتفاقيات ، وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ جمال الحريشا .

السيد جمال الحريشا : سيدي الرئيس هناك اقتراحات واعتقد الحكمة والمنطق والمصلحة لنا جميعاً ان بصوت على الاقتراحات في انهاء هذا الموضوع ، حيث اذا بقي بهذا الشكل سوف نمكث ساعات وتحدث في هذا الموضوع وشكراً .

معالي رئيس المجلس : سنحصر الاقتراحات ونصوت عليها ، السيدة توجان تفضلي .

السيدة توجان فيصل : هناك نقطة في

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : انا رددت على نقطة الايام الثلاثة ، ولا اعتراض لدي على الأسباب الموجبة وقد كتبت الأسباب ، استرداداً لحقوق الاردن الثابتة في ارضه ومياهه واستعادة لسيادته الكاملة على ارضه ، الآن مكتوب وتوزع ، اذا سمح المقاطعة ليست مسموحة ، ومن اراد ان ييدي استحضاراً او عدمه يعطي للطرف الآخر حقاً في ذلك ، ارجو ان يكمل اي زميل حديثه .

الكلام الذي اقله ، انا باسم الحكومة اقول :

ان موضوع الأسباب الموجبة وارد وسيرسل بريقاً لكل زميل وتوجه الجلسة الى غير كما اورد الزميل الزين ، وعندها تنتهي كل الامور التي يجري حوار حولها ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : اعتقد أن هذا الحديث انهي الموضوع ، دكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : سيدي انا اعتبر ما تفضل به معالي وزير التربية والتعليم ووزير الدولة استخفاف بهذا المجلس ، كتبت الأسباب الآن لأن نظراً لحاجة الاردن هذا امر لا يجوز قبوله من هذا المجلس ، هذه معاهدة

هكذا من الأشهر

موضوع تفسير الدستور وحقوق الملك والحكومة ، سبق ان اختلفنا في جلسة اخرى منفلة انا والزميل ابو عصام والآن يبدو نختلف مرة اخرى ، وانا يهمني ان فرسي فهمنا للدستور وتوزيع السلطات ، قال انه عندما توقع الحكومة فهي توقع باسم الملك ، الملك هو الذي يوقع شوق الحكومة عنه ، وأشار الى المادة (٣٣) :

الملك هو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويرم المهادنات والاتفاقيات .

صحيح ان هذه المادة تأتي ضمن عنوان (السلطة التنفيذية) ولكن هناك قسمان :

القسم الاول : الملك وحقوقه : يعني بالنص هو حق للملك وليس واجب او دور يؤديه .

ثم يأتي القسم الثاني ويقول الوزراء .

فاذا قبلنا ما في القسم الاول ، نسجبه على القسم الثاني فهذه مصيبة المصائب ، المادة (٣٠) تصبح الحكومة مصنوعة من كل تبعية ، تصبح المادة (٣١) تصبح ايضاً الحكومة بمثابة رئيسها هي التي تصدق على القوانين ، لا يجب الحرف بين القسم الاول من السلطة التنفيذية التي هي حقوق للملك لا تتجاوزها الى السلطة التنفيذية ، فان قام بها رئيس الوزراء تبقى ضمن القسم الثاني وهذا القسم لا ينطبق ، وجرى قبلها خلط فأريد ان اوضحها .

معالي رئيس المجلس : معالي عبد الرؤوف :

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : يساء فهم ما نقول احياناً ، ارجو من الزملاء ان نقرأ كل الدستور دفعة واحدة ولا نختزله مادة ، المادة (٢٦) تقول :

تتأط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق احكام هذا الدستور .

وهكذا قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية وتقبض رئيسه بتوقيعها تمهيداً لكي تصبح نافذة ان وافق عليها مجلس الامة ، ارجو ان لا ندخل بحوار حول جلالة الملك وصلاحياته في هذه المرحلة من نقاشنا لهذا الموضوع وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالله اخو ارشيدة .

السيد عبدالله اخو ارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

رغم طول الانتظار لاعطاء الكلام ولو تكرم الزملاء ليتسع صدرهم يوجد هنالك اجتهادات هي لا تعدو ان تكون اجتهادات قانونية ودستورية .

اولاً ارجو ان نستوعب تماماً بان الدستور بمجمله هو صحيح يعطي حقوق الى صاحب الجلالة ، لكنه في نص اخر جلالة الملك مصون من اية تبعة او مسؤولية .

للكل هذا الاجتهاد الفقهي الدستوري ارجو ان لا يطرح في المجلس ، نحن مسؤولة امانته الحكومة هي المسؤولة عن اي تصرف سولة في الامور الداخلية او الخارجية .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام الدكتور همام .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

نقطة النظام تتعلق بالمعلومات ايضاً ، هذه الاتفاقية نصت على ملاحق اخرى وهي الخرائط ، هذه الخرائط لا ندري كيف تتعامل معها ، يعني لم يصلنا شيء منها ، لذلك انا اضيف الخرائط الى الطلب ايضاً ان تصل الى الاعضاء ، وما دام الحكومة قد وافقت بالتأجيل فأيضاً الخرائط تأتي لتكون مكتملة حتى نطلع على الواقع الجديد الذي طرأ ، كيف كان وكيف اصبح وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، برغم ان الاقتراح ليس نقطة نظام سعادة الدكتور ، لكن الخرائط ستكون في اللجنة ولذلك لكبر حجم الخرائط ، ويعتذر الحقيقة تزويد اي زميل بنسخة عن الخرائط لحجمها وتعذر تصويرها ، لكنها ستكون هنالك نسخة من الخرائط في اللجان لأي من الزملاء ان رغب على الاطلاع على هذه الخرائط ستكون موجودة ، هناك اقتراح ونقطة النظام التي تفضل فيها الدكتور نادر ابو الشعر وثني عليها الاستاذ سمير الجياشنة ، والمجلس يرى اقرار ما تم حول هذا الموضوع بعد ان وافقت الحكومة بارسال الاسباب الموجبة ، لذا نأمل من الحكومة ان تصلنا الاسباب الموجبة في اقرب فرصة ممكنة هذا اليوم ، ولكون الموضوع قد ارسل الى المجلس بصفة الاستعجال ، وصفة الاستعجال

لذلك اتقنى على الرئاسة ان لا تستمر في هذا الجدل الفقهي سواءً دستورياً او نظامياً ، هنالك مواد تحكم بوضوح وصراحة ، والمادة النظامية تقول :

بأنه يقدم الى المجلس قبل ثلاثة ايام ، الا اذا كانت هنالك حالة اضطرارية .

ونظراً لأن هذا القانون ليس كأي قانون اخر له مساس فهناك في الدستور المادة تقول له مساس في حقوق المواطنين ، فأقحامه الى المجلس بهذه السرعة وهو ذو مساس في الشأن العربي والاسلامي وليس في الوطن الاردني لوحده ، لذلك ارجو وانا اثني على اراء الزملاء الذين يطلبون تأجيل هذا الموضوع الى جلسة تحددها معاليك ، ان كان هنالك استعجال فلنكن غداً ، واسباب موجبة تقدم من الحكومة وواضحة وبعدها نحن نفعل النظام الداخلي اما ان نناقشها مباشرة او نحيلها الى اللجنة صاحبة الولاية القانونية وهي لجنة الشؤون الخارجية وتقدم تقريراً مفصلاً عنها وننتهي ، وارجو من المجلس ان يوافق على هذا الرأي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام للدكتور نادر ابو الشعر .

الدكتور نادر ابو الشعر : تعطيني الحق بالدفع لوقف المناقشة ، وبما ان الحكومة قد قبلت ما اقترح من الدكتور محمد عضوب الزين ، فاقترح ان نصوت على هذا الاقتراح وشكراً .

اصوات : تنهي على هذا .

هكذا من الأشهر

هكذا من المأهول

الحقيقة تبيح للمجلس حرية طرح الموضوع للحوار مباشرة ، او في اي وقت يراه او تحويله الى اي لجنة ، لذا فأنتي ادعو الى جلسة في العاشرة من صباح الغد على ان تكون قد وصلت الاسباب الموجبة لهذا الموضوع وشكراً .

هل يوافق المجلس ؟

موافقة .

وشكراً لكم ، ارفع الجلسة ربع ساعة للاستراحة ثم نعود للنبود الاخرى وشكراً لكم .

( رفعت الجلسة للاستراحة )

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلن استمرار الجلسة ، قبل الدخول في جدول الاعمال اود ان اعلن للسادة الزملاء بأن المجلس بكامله مدعو غداً للاستماع الى الرد على خطاب العرش في تمام الساعة الثانية عشر في قصر رغدان العامر ، نتواجد باصات في ساحة المجلس لنقل السادة النواب لمن يرغب للانطلاق في تمام الحادية عشرة والنصف من نهار الغد .

الرد سيكون في تمام الساعة الثانية عشرة في قصر رغدان العامر ، سيكون هناك باصات في ساحة المجلس لنقل السادة النواب لمن يرغب التواجد في النوبة الحادية عشرة والنصف ، التوجه الى الارض المحتلة .

السيد الامين العام : شكراً .

ب - طلبات استقالة من اللجان :

١ - طلب استقالة من عضوية لجنة الرف والبادية مقدم من معالي النائب الدكتور محمد عضوب الزين .

معالي الرئيس / المهندس سعد هائل السرور المحترم

تحية طيبة

ارجو التكرم بالموافقة على حذف اسمي من لجنة الرف والبادية .

املاً بالموافقة ، ولك الشكر .

١٩٩٤/١٠/٢٧

النائب

الدكتور / محمد عضوب الزين

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين : ارجو ان يسمحوا لي الزملاء فيمن هم اعضاء في هذه اللجنة فيهم الكفاءة والقدرة على مساعدة الرف والبادية بكل ما يحتاج ، لذلك ارجو من الزملاء الافاضل الموافقة على ما طلبت وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الحقيقة هو العضو صاحب القرار في هذا الموضوع ، لكننا نستشير في رأي المجلس في هذا الموضوع ، القرار الثاني .

السيد الامين العام :

٢ - طلب استقالة من عضوية اللجنة المالية ولجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين مقدم من معالي النائب الدكتور عبدالله العكايلة .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فأرجو قبول اعتذاري عن عضوية اللجنة المالية وكذلك عبر عضوية لجنة الحريات العامة .

مع وافر الاحترام والتقدير .

د. عبدالله العكايلة

١٩٩٤/١٠/٢٧

معالي رئيس المجلس : هناك مطالبة بعدم الموافقة يا دكتور عبدالله .

الدكتور عبدالله العكايلة : اهل مكة هم ادرى بشعابها ، واذا سمحت لي انا اعتذر عن المشاركة في هاتين اللجنتين وفي اي لجنة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام : (ج) كما وردنا الآن .

١ - طلب من سعادة النائب السيد احمد الكساسبة استقالته من عضوية لجنة فلسطين والاراضي المحتلة ، وضمه الى

لجنة استراتيجية المياه والطاقة .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس

أرجو قبول استقائتي من لجنة فلسطين والاراضي المحتلة وأن أُضم إلى لجنة استراتيجية المياه والطاقة .

مع فائق الاحترام

النائب

احمد الكساسبة

٩٤/١٠/٢٩

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

يعني ان الزميل الكساسبة كثير صديق لي واحترمه ، لكن هذا الموضوع ليس على جدول الاعمال وانا دائماً مع النظام ، ولا اقبل ان يخرق النظام ، هذا يقدم في جلسة لاحقة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، اذن يؤجل لجدول اعمال الجلسة القادمة ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

ج - قرارات اللجان والمتعلقة بانتخاب رؤساء ومقرري اللجان :-

١ - قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ والمتضمن



هكذا من الأهل

انتخاب :	١ - معالي المهندس علي ابو الراغب رئيساً للجنة .
	٢ - سعادة المهندس سمير حباشنة مقرراً للجنة .
اللجنة المالية لمجلس النواب	
قرار رقم (١)	اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بتصاها بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٩٤ برئاسة معالي رئيس المجلس وقررت انتخاب :
	معالي المهندس علي ابو راغب : رئيساً للجنة بالتركية .
	سعادة المهندس سمير حباشنة : مقرراً للجنة انتخاباً .
حكم غير	اللجنة المالية
امين عام مجلس الأمة	
٢ - قرار اللجنة الادارية رقم (١) تاريخ ١٠/٢٧/١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :-	
١ - سعادة السيد محمد عودة رئيساً للجنة .	
٢ - سعادة السيد احمد الكساسبة : مقرراً للجنة .	
بسم الله الرحمن الرحيم	
اللجنة الادارية	
قرار رقم (١)	اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب بتصاها القانوني بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٩٤ وقررت انتخاب كل من :
	١ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي رئيساً للجنة .
	٢ - معالي السيد جمال الصرايرة : مقرراً للجنة .
بسم الله الرحمن الرحيم	
لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الثاني عشر الدورة العادية الثانية	
قرار رقم (١)	اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب بتصاها القانوني بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٩٤ وقررت انتخاب كل من :

١ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي : رئيساً للجنة .	١ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي : رئيساً للجنة .
٢ - معالي السيد جمال الصرايرة : مقرراً للجنة .	٢ - معالي السيد جمال الصرايرة : مقرراً للجنة .
يرجى العلم ،،،	يرجى العلم .
حكم غير	حكم غير
امين عام مجلس الامة	امين عام مجلس الامة
٤ - قرار لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم (١) تاريخ ١٠/٢٧/١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :-	٤ - قرار لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم (١) تاريخ ١٠/٢٧/١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :-
١ - معالي السيد جمال الخريشا : رئيساً للجنة .	١ - معالي السيد جمال الخريشا : رئيساً للجنة .
٢ - سعادة السيد مفلح الرحيمي : مقرراً للجنة .	٢ - سعادة السيد مفلح الرحيمي : مقرراً للجنة .
بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين لمجلس النواب الثاني عشر الدورة العادية الثانية	لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين لمجلس النواب الثاني عشر الدورة العادية الثانية
قرار رقم (١)	قرار رقم (١)
اجتمعت لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين بتصاها القانوني بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٩٤ وقررت انتخاب كل من :	اجتمعت لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين بتصاها القانوني بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٩٤ وقررت انتخاب كل من :
١ - معالي السيد جمال الخريشا : رئيساً للجنة .	١ - معالي السيد جمال الخريشا : رئيساً للجنة .
٢ - سعادة السيد مفلح الرحيمي : مقرراً للجنة .	٢ - سعادة السيد مفلح الرحيمي : مقرراً للجنة .

لجنة .	لجنة .
يرجى العلم .	يرجى العلم .
حكم غير	حكم غير
امين عام مجلس الامة	امين عام مجلس الامة
معالي رئيس المجلس : تفضل شيخ عكور.	معالي رئيس المجلس : تفضل شيخ عكور.
السيد عبد الرحيم الكور : شكراً معالي الرئيس .	السيد عبد الرحيم الكور : شكراً معالي الرئيس .
حقيقة بالنسبة للجنة الحريات أنا لا اعتراض لي على انتخاب الرئيس ولكن اسجل عتبي على سعادة الاخ النائب الاول للرئيس لانه ترأس هذه اللجنة ، وقد انسحب عدد من النواب يكفي لعدم وجود نصاب في لجنة الحريات لانتخاب المقرر وشكراً .	حقيقة بالنسبة للجنة الحريات أنا لا اعتراض لي على انتخاب الرئيس ولكن اسجل عتبي على سعادة الاخ النائب الاول للرئيس لانه ترأس هذه اللجنة ، وقد انسحب عدد من النواب يكفي لعدم وجود نصاب في لجنة الحريات لانتخاب المقرر وشكراً .
معالي رئيس المجلس : السيد عبد الهادي المجالي .	معالي رئيس المجلس : السيد عبد الهادي المجالي .
السيد عبد الهادي المجالي : شكراً معالي الرئيس .	السيد عبد الهادي المجالي : شكراً معالي الرئيس .
حقيقة عند اجتماع لجنة الحريات كان الموجود (٢٢) عضو من (٢٩) وكان رأيي ان يؤجل الانتخاب ، لانه كان هناك بعض الاخوة يعتقدوا انهم لم يصلهم توقيت الاجتماع للجنة ، فتم التصويت على الاستمرار بالانتخاب او علمه فكان بالاجماع او بالأغلبية ان يستمر الاجتماع ، فتم انتخاب الرئيس وفرزت الاصوات وقبل اعلان النتيجة دخل عضوين الذين هم السيد حمزه منصور وخليل حدادين،	حقيقة عند اجتماع لجنة الحريات كان الموجود (٢٢) عضو من (٢٩) وكان رأيي ان يؤجل الانتخاب ، لانه كان هناك بعض الاخوة يعتقدوا انهم لم يصلهم توقيت الاجتماع للجنة ، فتم التصويت على الاستمرار بالانتخاب او علمه فكان بالاجماع او بالأغلبية ان يستمر الاجتماع ، فتم انتخاب الرئيس وفرزت الاصوات وقبل اعلان النتيجة دخل عضوين الذين هم السيد حمزه منصور وخليل حدادين،

هكذا من الشاهل

وطالبوا بأن لم يكن لديهم علم باللجنة ، لكن الدكتور بسام العموش الذي كان قد تنافس على الرئاسة قال لهم الانتخابات صحيحة ولو كنتم موجودين لم تغيروا من النتيجة شيء ، وانتهينا من انتخاب الرئيس وبدأنا بانتخاب المقرر فعندما ترشح احد النواب لمنصب المقرر انسحب قسم من الاخوان ، وبعدما انسحبوا كان هناك نصاب ، فعدد الموجودين والذي يوجد بقرار اللجنة وفي الوثائق ان عدد الذين كانوا موجودين (سبعة عشرة) شخصاً ، وصوت (سبعة عشرة) وتنافس على المقرر (ثلاثة) نواب هم :

السيد علي الشطي ، السيد خليل حدادين ، السيد مفلح الرحيمي .

وفاز السيد مفلح باغلبية الاصوات ، وكان يوجد نصاب وعدد الذين صوتوا في الانتخاب اعتقد (سبعة عشرة) عضواً ، بس لما عملنا تأكيد للنصاب كان هناك نصاب وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، ارجو ان انهي الحوار في هذا الموضوع ، امامي محضر اجتماع اللجنة ، محضر اجتماع اللجنة يوضح ان عدد الحضور في الاجتماع يوم الخميس ١٠/٢٧/٩٤ ، فيه اجتماع لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين (٢٢) عضو ، وان عملية التصويت قد جرت انتخاب الرئيس والمقرر وان الزملاء الذين تنافسوا على الرئاسة قد حصلوا على مجموع أصوات (٩٢+٩) ، بمعنى (واحد وعشرين) صوتاً أي انه لا بد ان يكون

الموجودين في التصويت (واحد وعشرين) عضواً وورقة بيضاء ، وان من صوت على ترشيح المقرر وقد تنافس (ثلاثة) زملاء على موقع المقرر (٣١٥١١١) ، بمعنى (١٩) عضواً واعتقد ان هذا يعطي اللجنة النصاب القانوني لان مجموع اللجنة (٢٨) عضواً بغض النظر عما جرى داخل اللجنة فقد وددت ان اوضح فيما يتعلق بنصاب اللجنة وفي الآلية ، شيخ حمزه منصور تفضل .

السيد حمزه منصور : شكراً معالي الرئيس ، ابتداءً اود ان اوضح انني لم انافص خلال ستة سنوات على اي موقع في اية لجنة ، او في اي موقع في مكتب المجلس ، ولا املك الا ان ادعو بالكون لكل من يتسلم مسؤولية ، ولكني اود ان يعلم اخواني الزملاء انني لم احط علماً للدعوة لحضور هذه اللجان ، وقد اكتشفت ان كثير من اخواني النواب لم يبلغوا وقد هاتفت معاليكم قراءة الساعة التاسعة والنصف ، ولم اتمكن من الحضور حيث كنت على موعد مع عطوفة محافظ العاصمة للاهمية ، ونظراً لعدم وصول الاشعار الى عدد من النواب فأنني احتج على عقد اي جلسة لأية لجنة لم يدعى لها النواب في الوقت المناسب وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة اننا احترم الاخوان الذين انتخبوا

هذا أمر متروك لك مع اختراحي لكل الذين انتخبوا رؤساء ومقررين ، ارجو ان لا يفهمني احد بالخطأ او يعني انني اقصد شخص بعينه او اي انسان اخر وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : نحن في اجتماع اللجنة القانونية احترامنا هذا الوجه ، ولنا ان هذا الاجتماع يختلف عن الاجتماعات الاخرى لأن فيها انتخاباً للرئيس والمقرر ، وناقشنا هذا الموضوع في اللجنة القانونية قراءة ساعة وكنت انا وبعض الزملاء ممن دافعوا عن عدم جواز اجراء انتخابات في هذا الاجتماع لأن الجميع لم يبلغوا ، او لم يصلهم تبليغ ، وفي التصويت حزنا على الاكثرية وأجلنا انتخابات اللجنة القانونية لاجتماع يعقد بعد انتهاء هذه الجلسة يعلن عنها معالي الرئيس وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

في البداية انا ما الي اعتراض على اي انتخابات لأية لجنة حتى لجنة الشؤون الخارجية التي انا عضو فيها ولم ابغ ، ولكن اتمنى على معالي الرئيس ان يدقق في عملية التبليغ ، لانه هذا حتى في الدورة الماضية كان فيه هناك شكاوى في هذا الموضوع ، وقد يحلو لبعضنا

رؤساء ومقررين في كافة اللجان ، ولكنني وددت ان ابدي لك ملاحظة استطيع اثباتها عن طريق التوثيق الرسمي ، انا عضو في اللجنة القانونية كلجنة دائمة وعضو في لجنتين من اللجان المؤقتة ، لجنة الحريات العامة ولجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة ، لم اتسلم اي اشعار يفيد بأن اجتماع اللجان يوم الخميس ، بالامس الجمعة اثناء العطلة الصبح أثنائي موظف البريد وليسلمني بقرات اجتماع اللجان ليوم الخميس ، استوقفت موظف البريد عند البيت وطلبت منه ان يثبت التاريخ الذي اوصل لي به هذه البرقية ، ولم اكن اعلم عن هذه الاجتماعات ، ويتقديري انه كان يجب ان تعطى فرصة كافية لوصول البرقيات حتى يحضروا الجميع ، ايضاً شاهدت قسم من الاخوان اللي حضروا الاجتماعات اللجان لانتخاب الرئيس والمقرر ، حضروا بناءً على حضورهم اليوم الطيعي في مجلس النواب دون اشعار وما شافوا الا وفي انتخابات لجان فدخلوا على اللجان المعنيين فيها ، لذلك فان التبليغ لم يصل ، هذا الامر معالي الرئيس انا لا اشد عليه كثيراً ، ولكنني اتركه لتقدير معاليك، هل تقبل بأن تجري انتخابات لجنة دون ان يتبلغ الاعضاء جميعاً ؟

الي يغييب بعد ما يتبلغ هذا ذنبه ، مش ذنب اللجنة ولا ذنب المجلس ، لكن الذي لا يتبلغ الا يوم الجمعة باجتماع يوم الخميس ، كيف حاله ؟ وكيف سيكون ؟ وما هو مصير هذه اللجان ؟

ان يفسر عملية تعيين بعض الاعضاء مقصوده، ارجو ان يتم التأكد وخاصة انه قد تكون هناك جلسات فيها قضايا مهمة، انا لست تسأل في موضوع الأرقام التي معاليك ذكرته، انت ذكرت قبل قليل في انتخاب المقرر انه فيه (١٩) بينما فيه انتخاب الرئيس فيه (٢٢)، لا انتخبنا احنا (٢٢) انسحب حوالي (٨) من اعضاء جبهة العمل الاسلامي، فلا ادري اذا سحبتنا (٨) من (٢٢) كيف يبقى الرقم (١٩)؟

علماً بأنه النائب عبد الهادي المجالي ذكر انه (١٧)، وحتى ان هذا الرقم انا اظن انه لا اظن ولكن اظن ان العملية الحسابية يعني قد يكون فيه اخطاء في تسجيل الأرقام وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم، بداية اود ان اوضح الحقيقة ليس هناك اي هدف لتعيب اي زميل عن اي اجتماع، بل على العكس المجلس سواء في الأمانة العامة او في مكتب الدائم للمجلس حرص كل الحرص على حضور كافة الزملاء اية اجتماعات، لكنه بأي شكل من الاشكال لا يمكن منع اي زميل من الانسحاب من اجتماع معقود والرغبة والقرار تابع للزميل نفسه في ان يبقى في هذا الاجتماع او ان ينسحب، اما وددت ان اتوه بأن الدعوات صدرت برقيات لكافة الزملاء يوم الثلاثاء وبالضبط يعني تاريخ ايداع البرقية الساعة الثالثة بعد الظهر، يعني ان كل الزملاء الاعضاء في اللجان قد تم ارسال برقيات لدعوتهم يوم الثلاثاء والاجتماع كان يوم الخميس الموافق ١٠/٢٩/١٩٩٤ م هذه البرقيات في تمام

الساعة الثالثة، لكن الحقيقة المجلس ليس لديه آلية بأن هذه البرقية قد وصلت معلاً للزميل او لم تصل، لانه بمجرد خروج هذه البرقية من المجلس أصبحت مسؤولية جهة اخرى لا تستطيع الأمانة العامة للمجلس من متابعتها، اما اذا كان المجلس الكريم يرى ان هناك البية افضل من هذه الآلية فالحقيقة نحن سنسحب اية آلية فضلى لغايات تبليغ الاعضاء في الوقت المناسب وشكراً، الشيخ عبد الرحيم العكور.

السيد عبد الرحيم العكور : سيدي الكريم انا لا ادري كيف سعادة الاستاذ عبد الهادي المجالي يقول بعد انسحاب (٨) بقوا (١٩) من (٢٢)، رقمياً مش قادر بدني واحد من الرياضيات يعطيني حقيقة تفسير لهذه الظاهرة، ينسحب (٨) من (٢٢) بقوا (١٩) والله انا مش قادر افهمها، بس ممكن المجلس الكريم يعني يعطينا تفسير كيف انسحاب (٨) من (٢٢) يبطل (١٩)؟

معالي رئيس المجلس : الحقيقة اود ان اتولى التوضيح وانا اعتمد المحضر، وانا لا اعتمد اي شيء اخر في هذا المحضر، المحضر لا يذكر عدد الذين انسحبوا اما يذكر عدد الذين تواجدوا على التصويت، شيخ عبد الرحيم ارجو ان تلتق على آلية، بأن الكلام يسمح بعد الاستئذان، امامي المحضر وعدد الذين صوتوا لانتخاب المقرر (١٩)، بمعنى انه قد يكون الذين انسحبوا (٣) او (٤) لان انتخبوا الرئيس هم (٢٢)، ليس هناك في المحضر من الذين انسحبوا، اما موجود في المحضر، توقيع

الاعضاء الذين صوتوا بكاملهم والذين بقوا لآخر الاجتماع الاستاذ عبد الهادي المجالي تفضل.

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً معالي الرئيس.

اولاً لم اقل ان عدد الذين انسحبوا (٨)، تصحيح بس لأخي ابو عاصم، انا قلت ان انسحب بعض الاخوة وكان العدد (٢٢) وارتفع بدخول اخرين ارتفع العدد، والذي سحبتنا لهم بالتصويت، فكان العدد اكثر مما بدأنا بعملية الانتخاب وشكراً.

معالي رئيس المجلس : البند الذي يليه.

السيد الامين العام :

٥ - قرار لجنة الريف والبادية رقم (١) تاريخ ١٠/٢٧/١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :-

١ - سعادة السيد خالد عبد النبي العجاردة : رئيساً للجنة.

٢ - سعادة الدكتور عبد الحافظ الشخابه : مقررراً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة الريف والبادية

مجلس النواب

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الريف والبادية لمجلس

النواب بنصابها القانوني بتاريخ

١٠/٢٧/١٩٩٤.

وقررت انتخاب كل من :

١ - سعادة السيد خالد عبد النبي العجاردة : رئيساً للجنة.

٢ - سعادة الدكتور عبد الحافظ الشخابه : مقررراً للجنة.

يرجى العلم،،،

أمين عام مجلس الأمة : لجنة الريف والبادية  
حكم خير مجلس النواب

٦ - قرار لجنة استراتيجية المياه والطاقة رقم (١) تاريخ ١٠/٢٧/١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :-

١ - سعادة المهندس عبد موسى النهار : رئيساً للجنة.

٢ - سعادة المهندس حماد ابو جاموس : مقررراً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة استراتيجية الطاقة والمياه

مجلس النواب

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة استراتيجية الطاقة والمياه

بنصابها القانوني بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٩٤

وقررت انتخاب كل من :

١ - سعادة النائب المهندس السيد عبد موسى النهار : رئيساً للجنة.

٢ - سعادة النائب المهندس السيد حماد ابو

هكذا من الأشهر



جاموس : مقررًا للجنة .

يرجى العلم .

حكم خير  
امين عام مجلس الامة  
لجنة استراتيجية  
الطاقة والمياه

معالي رئيس المجلس : كنا في بداية هذه الجلسة قد تناولنا في موضوع ما حدث بالأمس زميلنا الشيخ النائب عبد المنعم ابو زنت. وقد ارتأى المجلس ان نوجل النقاش في هذه القضية الى نهاية جدول اعمالنا ، حقيقة بودنا ان نستمع للزملاء لكنني ارجو ان يكون كلامنا مركز في هذا الموضوع ، وان يكون الكلام لما يحقق المصلحة للجميع ولما يحقق مصلحة الوطن ولما يحفظ هذه المسيرة ، مسيرة حرية الرأي والرأي الآخر وحرية اعضاء هذا المجلس في التعبير عن اراءهم ضمن سيادة القانون وبأي شكل من الاشكال ، والحقيقة من موقعي هذا قبل ان يبدأ الحوار وقبل ان يبدأ النقاش ، ادين اية اعمال عنف يمكن ان يتعرض لها اي مواطن كان بسبب التعبير عن الرأي ، وبسبب رغبته في التعبير عن حرية رأيه فما بالك اذا كان عضواً في مجلس النواب ، ولهذا سوف اتابع هذه القضية على كافة الاصعدة لنقل الحقيقة برغم ان هذه القضية قد احييت الآن وهي بين يدي القضاء ، دكتور عبدالله المكابله .

الدكتور عبدالله المكابله :

بسم الله الرحمن الرحيم

«يا أولي الألباب» مقدمة جدلياً ارجو ان اتقدم

بشكري الى معالي رئيس مجلس النواب ، والى زملائنا الافاضل الذين تداعوا بالأمس وشاركونا طيلة ساعات الليل والنهار ، حرصاً منا جميعاً على أمن هذا الوطن واستقراره واستتباب الأمن فيه ، كما اعذر الزملاء النواب الذين لم يستطيعوا اما لوجودهم خارج العاصمة او بارتباطات سابقة الذين لم يسعفهم الوقت الحضور لمشاركتنا وحمل هم نشر به جميعاً هم ثقل علينا .

ثانياً : ارجو من معالي الرئيس اما ان يلزم الحكومة بأن تبث كلامنا معارضة ومؤيداً لما يجري ، واما ان تدار الكاميرة عني في هذه اللحظة ، ولا ارجو ان تخرج كلمات مبتورة كما حدث قبل يومين ، حين حضر الاخ الكريم مندوب التلفزيون الاردني لآخذ رأي المعارضة ، فكان ان بث لمدة ثوانٍ محددة جداً ما قلته في حين اعطي زملائي الذين احترمهم دقائق بمدة طويلة ، وهذا اعتراض اخر اسجله على الحكومة التي بدأ الاعلام الرسمي فيها يطبع اكثر مما ينتظره العدو .

السول :

بسم الله الرحمن الرحيم

«وقل ربي اعوذ بك من همزات الشياطين واعوذ بك ان يحضروني» .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين .

الشعبي لنشرح من خلال هذه الوسائل خطورة هذه المعاهدة وما تجره من ويلات على شعبنا وأمتنا ومستقبل أجيالنا .

معالي الرئيس الزملاء الكرام

لقد رضيت المعارضة الاسلامية ورضي معها مجموعة الاحزاب التي تقف في المعارضة لهذه المعاهدة بالحد الأدنى وبأقل القليل مما يقال في مثل هذا الحدث التاريخي الخطير تقديراً منها للمسؤولية الوطنية وحفاظاً منها على الوحدة الوطنية ، وتجنباً لبلدنا وأمتنا واستقرارنا كل الفرص التي يتحيناها العدو بنا وشعبنا وأمتنا لاشغال الفتنة الداخلية واشغال شرارة حرب أهلية تأكل لا قدر الله الاخضر واليابس ليدخل العدو من بعدها على أرض محترقة وشعب مدمر وموارد مستنزفة كي ترسخ أقدام احتلاله على ارض الاردن كما ترسخت على ارض فلسطين والجزولان ولبنان .

ان الحركة الاسلامية واعية تماماً لخططات العدو وأساليب اختراقاته وان الحركة الاسلامية ما دامت قادرة لن تسمح تحت أي ظرف من الظروف بلبننة الاردن ودخول الأهل في ملحمة يقيم العدو على انقاذها مشروعه التوسعي الذي بدأ بتنفيذه مع بدايات التحرك نحو الحل السلمي المزعوم .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

لقد ضربت الحركة الاسلامية في هذا البلد المثل الأعلى في الوعي والمرونة السياسية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

فما أن انتهت الحكومة من توقيع معاهدة

السلام مع العدو الغاصب ووداع الرئيس ككتون الذي جاء ليشهد على وثيقة الاعتراف بالكيان الغاصب وتمكينه من التقدم العنفي والرسمي نحو تحقيق مشروعه الذي طالما حلم به في اقامة اسرائيل العظمى ، حتى فوجئنا باعلان حالة الطوارئ والاستعداد لتنفيذ استحقاقات السلام مع العدو بضرب الحركة الاسلامية تحت عنوان التصدي للقوى المعارضة للسلام .

أيها الزملاء الكرام

إننا وشعبنا وأمتنا نمر في منعطف تاريخي خطير وطننا أنفسنا في الحركة الاسلامية على التعامل معه بمنتهى الحكمة والعقلانية والواقعية وادراك معطيات المعادلات السياسية الدولية والعربية والاقليمية وكنا حرصاء مع أنفسنا ومع القوى والفعاليات السياسية في بلدنا ، كما كنا كذلك وبمنتهى الحس بروح المسؤولية صرحاء مع المسؤولين الرسميين وعلى مختلف المستويات في دولتنا من أننا لا نستطيع ايقاف مسيرة السلام مع العدو ولو كان بمقدورنا فلن نتردد في منع هذه المسيرة التي نعتقد مخلصين انها كارثة على شعبنا وأمتنا ومستقبل أجيالنا . وعليه فقد تم الاتصال بالجهات الرسمية المختصة ووفق أحكام الدستور باعلامها عن نيتنا في التعبير عن موقفنا تجاه هذه المعاهدة بالكلمة المسؤولة عبر المهرجان او المسيرة السلمية او المؤتمر الصحفي او المؤتمر

هكذا من الأهل

طلما شهدتم بها جميعاً وشهد بها العالم من حولنا ولقد أغاض خصومنا واحبط مخططاتهم أن تسلك الحركة هذا السبيل وأن تختط هذا المنهج وأن تعكس هذا النموذج العقلائي الذي أثر في الديمقراطية وقبل التعددية السياسية وانطلق من رؤية سياسية تقوم على تقديم التلاقي مع الآخرين على القواسم المشتركة على ساحة الخلاف معهم واسهمت الحركة الاسلامية بعلومكم جميعاً في الحفاظ على الوحدة الوطنية وتذبت نفسها لواجب اسلامي ومسؤولية وطنية في الملأ وتحررت لاطفاء فتيل الفتنة في الازمات وكانت دائماً كما يطالبها الاخوة الآخرون الأخ الكبير الذي عليه ان يضحى وأن يتحمل وان يصبر في كل المناسبات .

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

لقد آن الأوان ان تتحمل مسؤوليتنا كرجال دولة وان نواجه الواقع الذي بات يسفر عن مخاطره وان يحدد المواقف بكل جرأة وأمانة وصدق وإخلاص . وعلى قاعدة « يسمى بدمتهم أديانهم » .

التي باسم اخواني نواب جبهة العمل الاسلامي وباسم الحركة الاسلامية أود ان أضع أمامكم وأن أعاطب من خلالها صاحب الجلالة صاحب القرار الأول ولتعلنني الحكومة المكرمة لتقدم مكابلتها لأنني اعتقد ان الامر فوق قدرتها على الاجابة الصريحة عليه فأقول :

لقد أعلن الأردن انتهاء حالة العداء مع العدو الصهيوني فهل اعلان انتهاء حالة العداء هذه يعني بالضرورة انسحابه على الحركة الاسلامية ؟

وهل يعني هذا الأمر تلقائياً أننا أصبحنا مصنفين كأعداء للنظام باعتبارنا أعداء للعدو الصهيوني الذي دخلت الدولة معه في سلام تطور واقع الحال معه من خلال اجراءات حكومتنا واعلامنا الى واقع تحالف او وحدة اكثر منه واقع معاهدة سلام فإن كان ذلك كذلك ، فإننا نعلن للأمة والشعب ان عدائنا لليهود الفاسقين لفلسطين ولبنان والجولان ابدي حتى نلقى الله .

اننا نريد أن نحدد موقفنا في ظل هذه المعاهدة الجديدة لا بل نريد ان نقف على حقيقة موقف الدولة منا فان كنا أعداء في ظل المعادلة الجديدة فقد أن لنا ان نعيد النظر في مواقفنا السياسية والحزبية والبرلمانية باعتبارنا جسماً غريباً على هيكل الدولة ومؤسساتها . وان كنا معارضة وطنية واسلامية لنا الحق الدستوري في رفض الوجود الصهيوني على أرضنا وتشكيل قوة للوطن والأمة تعمل على حماية مخطوطه الخلفية ولحصن شعبنا وأمتنا ضد مخاطر الغزو الصهيوني ويتعامل معنا وينظر إلينا على هذا الأساس وهو ما يكذب الواقع الذي ذاعمتنا أحداثه بالأمس فقد آن الأوان أن نقف مع مجلسكم وقلة مسؤولة لتصبح هذا الواقع الطارئ على تركيبتنا الديمقراطية ومسيرتنا السياسية ونجربتنا الديمقراطية التي

حضرات النواب المحترمين

ان ما أقدمت عليه الحكومة من اعتداء على الحريات العامة بحملة الاعتقالات الواسعة ومنع المواطنين من حرية التعبير عن رأيهم في مسيرات او مهرجانات يوم أمس الجمعة في عمان والزرقاء واربد والسلط وما جرى من محاولات اعتداء على النائبين عبد الرحيم عكور وأحمد الكوفحي ، وما تم من اعتداء على المواطنين في مختلف هذه المناطق ، وما جرى من اعتداء وحشي على النائب الشيخ عبد المنعم ابو زنت يعتبر اعتداء على مجلس النواب كافة وعلى الشعب الاردني الذي يمثل هذا المجلس ، وهو يشكل شرارة فتنة أشعلتها هذه الحكومة كادت ان تؤدي الى حرب أهلية لولا لطف الله وحكمة من تصفونهم دوماً بالحكمة والعقلانية اننا نرى ان ما اقدمت عليه الحكومة من خلال اعلان حالة الطوارئ وارسالها لقوات الأمن الى مختلف مناطق المملكة ومحاصرة المساجد هي بواكير حرب أهلية أخشى الا يكون بمقدورنا لا سمح الله محاصرة اوكار مديريها او القائمين على تنفيذها ما لم يكن لمجلسكم وقفة مسؤولة جريئة من هذه الحكومة التي جمعت من مبررات إقالتها ما يكفي لإقالة حكومات فلا يصدق عاقل ان اقدام الشيخ عبد المنعم ابو زنت على القاء خطبته المعتادة التي اغتبرت مخالفة لأوامر وزارة الأوقاف الشفوية بمنعه منها في يوم أمس سبباً لاقدام الحكومة على ارسال قوات لحماية عناصر مكلفة بالاعتداء على حياة الشيخ .

أصبحت في خطر داهم بعد ان انقلبت الحكومة عليها بالأمس حين ارسلت أجهزتها لقمع الحريات الدستورية بالقوى والأحزاب السياسية في التعبير عن رأيها بالكلمة المسؤولة أو المسيرة السلمية الهادفة .

لقد سمعتم بالأمس من خلال بيان رسمي ما جرى للشيخ النائب عبد المنعم ابو زنت من اعتداء آثم لا يقدم عليه اردني صادق ولا مسلم ورع ولا عربي أي وان مما يؤسف له أن يأتي البيان مزوراً للحقيقة التي تتلخص في قيام الشيخ بصعود منبر مسجد ابي هريرة الذي يخطب الشيخ فيه منذ خمس سنوات حيث تفاجأ بمجموعة من الاشخاص يحاولون انزاله عن المنبر ولدى اصرار المصلين على مواصلة الشيخ لاقاء خطبة الجمعة ومنع المجموعة التي حاولت انزاله ، واصل الشيخ خطبة مختصرة على غير عادته كان فيها منضبطاً وفي اعلى درجات الحس بالمسؤولية في هذه المرحلة الحرجة . وبعد اتمام الصلاة وخروج المصلين الذين التزم الشيخ بمكبرات الصوت امامهم لدى رجال الأمن بانصرافهم الهادئ . خرج الشيخ واذا به يفاجأ بمجموعة من المدنيين يهاولون عليه ضرباً بالعصي تحوطهم قوات الأمن ويطرح الشيخ أرضاً مضرجاً بالدماء ثم ينقل معقلاً ومن ثم يرسل الى المدينة الطبية ويمنع زملاؤه واخوانه من نواب حزب جبهة العمل الاسلامي من زيارته . الأمر الذي يعني أنه رهن الاعتقال .

معالي الرئيس



هكذا من المأهول

هب ان الشيخ قد خالف وهو ما لم يحدث ، فأين تطبيق القانون المختص وهو قانون الوعظ والارشاد ، هب ان الشيخ تجاوز وهو ما لم يتم فأين سيادة القانون والاحكام الى القضاء المختص في حالة التجاوز ؟

ان الأمر مدير من هذه الحكومة ، وان ما جرى يستوقفنا جميعاً عند قضية خطيرة تنذر بشرارة لا قدر الله نجد انفسنا مضطرين امام هذه الحالة إلى إعادة النظر في هذا الواقع ، ولسوف ننظر في مسألة حضورنا جلسات مجلسكم الكريم في ضوء مدى جدية هذا المجلس في التصرف تجاه هذه القضية التي هي مؤشر واضح على تدهور المسيرة السياسية والديمقراطية في بلدنا الحبيب .

والله نسأل السداد في القول والارشاد وفي العمل والثبات عند البلاء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الداخلية .

معالي وزير الداخلية : شكراً معالي الرئيس .

بسم الله الرحمن الرحيم  
قال تعالى ( واتقوا فتنة لا تصيرون الدين ظلماً عليكم خاصة )

وقال رسول الحق والسلام محمد صلى الله عليه وسلم ( الفتنة تامة لعن الله من ابتغها )

اللهم اجعلنا ممن يأدوا الفتنة ، لا ممن يوقظوها .

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب

لن ادخل في حوار مع احد ، ولن اجيب على تساؤلات واتهامات متعددة ، ولكني سأنقل لكم ما حصل مع سعادة النائب الشيخ عبد المنعم ابو زنت يوم امس في مسجد ابي هريرة ، عند بداية الصلاة جاء الامام المعين من قبل وزارة الاوقاف لاداء الخطبة ، ولكنه تفاجأ بوجود (سنة عشرة) شاباً يقفون حول المنبر ومنهم من يحمل جنسيات غير اردنية ، ومنعوا الخطيب من ان يعتلي المنبر ليلقي الخطبة ، وبعد جدال في المسجد استمر حوالي (عشرين) دقيقة ، صعد الشيخ عبد المنعم ابو زنت والقي الخطبة في المسجد دون اي اعتراض ، وعند خروجه امام المسجد تعرض لاعتداء من مدنيين امام المسجد اخذ على اثرها فوراً بسيارة للأمن العام واسعف الى المدينة الطبية فوراً ، وقد وضعت عليه حراسة في البداية نظراً لظروف الحادث واستكمال التحقيق ، ثم تولى فوراً النائب العام بناءً على طلب مني لوزير العدل التحقيق مع النيابة العامة للوصول الى الحقيقة ، ونحن كحكومة لا نقر اي خطي بالأمن العام من اي جهة كانت ، ولا نوافق عليه وندين اي اعتداء على اي مواطن ، واي مخالفة للقانون مهما كانت ، نحن في خدمة هذا البلد وفي خدمة الجميع مهما اختلفت اتجاهاتنا ، فنحن ابناء الاردن جميعاً . هدفنا جميعاً أمن البلد

وحماية البلد والمحافظة على حقوقه ومكتسباته ، كما ذكرت لكم النيابة الآن تتولى التحقيق في كافة ملاحظات الموضوع ، وهي قادرة ان تعرف الحقيقة ، ولا اريد ان اطيل عليكم وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ محمد داودية .

السيد محمد داودية : شكراً سيدي الرئيس .

يعني جميع الزملاء في صورة ما جرى والكل يعني كون فكرة ، عندي مقترح ، مشروع بيان يصدر باسم مجلس النواب يغطي مختلف الجوانب التي يهتم مختلف الزملاء ، اذا سمحتوا لي الاخوان ان اقرأه ويصوتوا عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

تداول مجلس النواب في ما حدث للزميل النائب عبد المنعم ابو زنت يوم الجمعة الموافق ٢٨/١٠/١٩٩٤ .

وعرب مجلس النواب عن اسفه وأله وادانته لما جرى ، وادانة اللجوء الى العنف ورفضه من أي شخص أو جهة كانت وخاصة ما تعرض له الزميل النائب عبد المنعم ابو زنت والزميلان النائبان عبد الرحيم العكور وأحمد الكوفحي .

ويدعو مجلس النواب الحكومة الى احالة الموضوع للنائب العام للتحقيق فيه ليتحمل الذين تثبت ادانتهم مسؤولياتهم القانونية .

ويؤكد مجلس النواب على كفالة الحقوق الدستورية في التعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر وضمان هذه الحقوق والدفاع عنها وفق القانون والدستور .

وقد شكل مجلس النواب لجنة نيابية للتحقق والمتابعة من المجلس لمعالجة هذا الموضوع معالجة كاملة مع الحكومة والاطراف الاخرى برئاسة معالي الرئيس وشكراً جزيلاً .

اصوات : نثني .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي .

ارجو ان اؤكد للمجلس الكريم بأن النيابة العامة فعلاً منذ أمس وضعت يدها على القضية ، والقضية الآن قيد التحقيق وسنعلن الحقيقة القضائية حال الانتهاء من التحقيق وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، هناك اقتراح من الزميل محمد داودية وقد نثني على هذا الاقتراح ، والاقتراح يحوي المعاني التي اوردها الزميل في بيانه بالاضافة الى انه يحوي تشكيل لجنة لمتابعة هذا الموضوع مع الجهات المعنية كما فهمت من نص الاقتراح هل يوافق المجلس على ما اقترحه الزميل داودية في هذا البيان ؟ ارجو بيان الرأي .

موافقة .

اذن سيصدر عن هذا المجلس بيان



يحتوي المعاني التي ضمنها الزميل داودية في مقترحه .

ما زلنا ايها السادة قبل قليل نقول بسيادة القانون وارجو ايضاً ان نقول بسيادة النظام الداخلي ، والنظام الداخلي كلكم تعرفونه .

اذن في هذا الموقف ، البيان التي تضمن المعاني التي تكلم عنها الزميل داودية ، بالاضافة الى انه اقترح ضمن هذا السياق تشكيل لجنة لمتابعة الموضوع ، دكتور عبدالله النسر تقبل .

الدكتور عبدالله النسر : اقترح سيدي الرئيس تفويض معاليكم بتشكيل هذه اللجنة .

معالي رئيس المجلس : هل يرى المجلس ذلك ؟

صوت المجلس ووافق على تفويض الرئاسة بتشكيل هذه اللجنة ، اود هنا ان اذكر الزملاء بأنه سيكون هناك اجتماع للجنة القانونية بعد الجلسة مباشرة ، وذلك لانتخاب المقرر ورئيس اللجنة القانونية ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : عدداً الجلسة الساعة العاشرة صباحاً ، وترفع الجلسة وشكراً لكم .

( انتهت الجلسة )

امين عام مجلس الأمة  
حكيم غير

رئيس مجلس النواب  
سعد هائل السرور

## وقائع العدد

بيان صادر عن مجلس النواب الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

تداول مجلس النواب في ما حدث للزميل النائب عبد المنعم ابو زنت يوم الجمعة الموافق ١٩٩٤/١٠/٢٨ .

ويعرب مجلس النواب عن اسفه وألمه واذناته لما جرى ، وادانة اللجوء الى العنف ورفضه من أي شخص أو جهة كانت وخاصة ما تعرض له الزميل النائب عبد المنعم ابو زنت والزميلان النائبان عبد الرحيم المعكور وأحمد الكوفحي .

ويدعو مجلس النواب الحكومة الى احالة الموضوع للنائب العام للتحقيق فيه ليتحمل الذين تثبت ادانتهم مسؤولياتهم القانونية .

ويؤكد مجلس النواب على كفالة الحقوق الدستورية في التعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر وضمان هذه الحقوق والدفاع عنها وفق القانون والدستور .

وقد شكل مجلس النواب لجنة نيابية للتحقق والمتابعة من المجلس لمعالجة هذا الموضوع معالجة كاملة مع الحكومة والاطراف الاخرى برئاسة معالي الرئيس .

هكذا من الأهل